تعقبات الحافظ الذّهبيّ في كتابه ميزان الاعتدال على الإمام ابن حبّان في جرْح الرّواة وتعديلهم

محمد عودة أحمد الحوري *

ملخص

قمت في هذا البحث، بتتبع تعقبات الحافظ الذّهبيّ، في كتابه ميزان الاعتدال، على الإمام ابن حبّان، في جرح الرّواة وتعديلهم، وقد وقفت له على اثنين وثلاثين راويا، تعقب الذّهبيّ كلام ابن حبّان فيهم، عشرة رواة تعقبه في تعديلهم، واثنين وعشرين تعقبه في تجريحهم، في بعضها، كان الصّواب رأي ابن حبان، وفي أخرى، كان الصّواب التّعقّب، والأغلب أنّ الكلام محتمل، فلا يُسلّم التّعقب، كما لا يرد، وبرز لي من خلال هذه التّعقبات أنّ الذّهبيّ جعل ابن حبّان محلاً لها، مع أنّه غالباً لا يكون أوّل مَن تكلم، كما اتسمت عبارته في التّعقّب بالشّدّة والمبالغة.

الكلمات الدالة: السّنّة النّبويّة، ابن حبّان، الذّهبيّ، تعقّبات، الجرح والتّعديل، مناهج المحدّثين.

المقدمـــة

الحمدُ لله ربّ العالمين، الّذي (يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) النحل:90، القائل سبحانه: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ) الحديد:25، والقائل جلّ شأنه: (وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ) الأعراف: 85–هود: 85– الشعراء: 183، والصّلاة والسّلام، الأَتمّان، الأَكْملان، الزّاكيان، الطّيّبان، المباركان، على سيّد الأوّلين والآخرين، المناجي ربَّه اللهمّ: "أَسْأَلُكَ كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ" [1]، وعلى آله المطهَّرين، وصحبه الطيّبين المرضيّين، وعلى مَن سار على نهجهم إلى يوم الدّين، ثمّ أمّا بعد،

فإنّ إنصاف النّاس، وإنزالهم منازلهم، من أمور الدّين، ومن سنن سيّد المرسلين صلّى الله عليه وسلّم، وكلمة الحقّ في الغضب والرّضا من أنْفَس الأمور، وصدق ابن رجب –رحمه الله– حيث يقول: "وهذا عزيز جداً، وهو إنّ الإنسان لا يقول سوى الحقِّ سواء غَضِبَ أو رضي[2]، فإنَّ أكثرَ الناس إذا غَضِبَ لا يَتوقَّفُ فيما يقول"[3].

ولقد ظهر اليوم[4]، في أيامنا هذه، مَن يتطاول على علماء الأمّة، يستهزئ بهم تارة، وينتقص منهم أخرى، خاصة الإمام ابن حبّان رحمه الله تعالى، حتى إنّه ليتخايل للمرء، عندما يسمع بعضهم يستخف بكلام ابن حبان، ويرمي به عرض الحائط، أنّ المتكلم عنه متزيّ بزيّ العلماء، وليس منهم، وإذا نُصح ليرجع إلى جادّة الحقّ، ويلزم سلوك المتعلّمين، المتأدّبين بأخلاق النبيّين، أظهر أمراً عجباً، وحاول شيئاً إمراً، فزعم أنّ هذا التّطاول منهج للعلماء، واحتج ببعض فلتات ألسنتهم، في مواضع معدودة، ومناسبات معلومة، ولعلّ من أبرزها، تلك الأوصاف اللاذعة التي يقولها أحياناً الحافظ الذّهبيّ، في الإمام ابن حبّان، رحمهما الله، والمتطاول لم يبلغ مُدّ أحدهما، ولا نَصيفه، ولم يعلم، أنّ كلام الذّهبيّ –ولا يقبل منه– جاء في ضوء تعقبه لأحكام ابن حبّان على الرجال جرحاً وتعديلاً، لم يُرد منه أن يتطاول النّاس على العلماء، ولا أن يبخسوهم مكانتهم في العلم والمعرفة، كيف وهم أئمة الصنعة.

سبب اختيار الموضوع:

يكمن السبب في اختياري هذا الموضوع، في الكشف عن حجم التعقبات، التي استدركها الحافظ الذّهبيّ، على الإمام ابن حبّان، في جرح الرواة وتعديلهم، ووزنها، من الجهة العلمية، وهل هي من الكثرة والنكارة بمكان؛ تسوّغ للحافظ الذّهبيّ أن يصف الإمام ابن حبّان، بأوصاف لاذعة؛ تارة: بالخسّاف، وأخرى: بالمتهوّر، وثالثة: بالقصّاب...

مشكلة الدّراسة:

* قسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/06/02، وتاريخ قبوله 2016/07/28.

© 2018 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

يمكن صياغة مشكلة الدّراسة بالأسئلة الآتية:

1- ما تعقبات الحافظ الذّهبيّ على الإمام ابن حبّان في ميزان الإعتدال؟

2- ما حجم هذه التعقبات؟

3- ما نوعها من حيث نكارة الأخطاء؟

4- هل الحافظ الذّهبيّ محقّ دائما في تعقّباته؟

5- ما القيمة العلمية لهذه التعقبات؟

محددات الدّراسة:

تُعنى هذه الدّراسة بتعقّبات الحافظ الذّهبيّ، في كتابه ميزان الاعتدال دون سائر كتبه، على الإمام ابن حبّان، في كلامه على الرّواة جرحا وتعديلا، دون أي مسألة أخرى كالمتفق والمفترق، وأسماء الرّواة، وغير ذلك.

أهداف الدّراسة

تهدف هذه الدّراسة إلى:

1-بيان تعقبات الحافظ الذّهبيّ في كتابه ميزان الاعتدال على الإمام ابن حبّان في جرح الرواة وتعديلهم.

2-دراسة هذه التّعقبات للوقوف على وجاهتها، ودقتها.

الدّراسات السّابقة:

في حدود بحثي، وسؤالي لأصحاب التخصص؛ من أساتذتي، وزملائي، والمهتمين من طلبة العلم بهذه المسائل، لم أقف على من جمع هذه التّعقبات ودرسها.

منهج الدّراسة:

قامت هذه الدّراسة على المنهج الاستقرائي، وذلك باستقراء كتاب ميزان الاعتدال للحافظ الذّهبيّ؛ وذلك للوقوف على تعقّباته للإمام ابن حبّان، في جرح الرواة وتعديلهم، ثم المنهج التحليلي النّقدي؛ لدراسة هذه التعقبات، وبيان ما يترجّح منها.

خطة البحث:

جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة

تمهيد: الإمام ابن حبّان في ميزان الحافظ الذّهبيّ.

المبحث الأول: تعقبات الحافظ الذّهبيّ على الإمام ابن حبّان في تعديله بعض الرواة. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التّعقبات التي ظهر أنّ الصّواب فيها مع ابن حبان.

المطلب الثاني: التّعقبات التي ظهر أنّ الصّواب فيها مع الذّهبيّ.

المطلب الثالث: التّعقبات التي ظهر أنّهاموضع للنّقاش.

المبحث الثاني: تعقبات الحافظ الذّهبيّ على الإمام ابن حبّان في تجريحه بعض الرواة. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التّعقبات التي ظهر أنّ الصّواب فيها مع ابن حبّان.

المطلب الثاني: التّعقبات التي ظهر أنّ الصّواب فيها مع الذّهبيّ.

المطلب الثالث: التّعقبات التي ظهر أنّهاموضع للنّقاش.

الخاتمة.

تمهيد: الإمام ابن حبّان في ميزان الحافظ الذّهبيّ

إنّ استدراك عالم على آخر، وتعقبه إيّاه، مسألة علميّة، تدلّ على موضوعيّة علماء الإسلام، وحبّهم لدينهم، ولا ينبغي أنّ يفهم منها انتقاص الذوات والأقدار، والحطّ من المكانة العلميّة، وإن كان الاستدراك أحيانا بلغة لاذعة، وعبارات شديدة كما سيأتي، ولمّا كان الأمر كذلك، أحببت أنّ أمهّد لبحثي هذا؛ بمكانة الإمام ابن حبّان عند الحافظ الذّهبيّ.

قال الذّهبيّ في ابن حبّان رحمهما الله تعالى: "الإمام، العلّامة، الحافظ، المجوّد، شيخ خراسان... صاحب الكتب المشهورة... قال ابن حبّان في أثناء كتاب (الأنواع): لعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ. قلت: كذا فلتكن الهمم، هذا مع ما كان عليه من

الفقه، والعربيّة، والفضائل الباهرة، وكثرة التصانيف... أنكروا على أبي حاتم بن حبّان قوله: النبوة: العلم والعمل، فحكموا عليه بالزندقة، هجر، وكتب فيه إلى الخليفة، فكتب بقتله[5]. قلت: هذه حكاية غريبة، وابن حبّان فمن كبار الأئمة، ولسنا ندعي فيه العصمة من الخطأ، لكن هذه الكلمة التي أطلقها، قد يطلقها المسلم، ويطلقها الزنديق الفيلسوف، فإطلاق المسلم لها لا ينبغي، لكن يعتذر عنه،..."[6].

وقال مبيّنا مكانة كتبه:"ويَنْبُوعُ معرفةِ الثِّقات: تاريخُ البخاريِّ، وابن أبي حاتم، وابن حِبَّان،..." [7].

وعند حديثه عن النّقاد الذين يعتمد قولهم في الجرح والتّعديل، قال:" فنشرع الآن بتسمية مَن كان إذا تكلم في الرّجال قبل قوله، ورجع إلى نقده، ونسوق مَن يسّر الله تعالى منهم، على الطّبقات والأزمنة، والله الموفق للسّداد بمنّه.." [8]. وعدّ ابن حبّان في الطبقة التاسعة [9].

وإذا نظرنا في أقوال ابن حبّان في الرّجال، كمصدر من مصادر الذّهبيّ في كتابه ميزان الاعتدال، ومورد من موارده، وجدناها عمدة عنده لا فضلة، أساساً لا فرعاً، فقد نقل الذّهبيّ قوله في نحو من ألف رجل.

المبحث الأول: تعقبات الحافظ الذّهبيّ على الإمام ابن حبّان في تعديله بعض الرواة

بتتبع أقوال الذّهبيّ في الميزان، وجدته قد تعقب ابن حبّان في عشرة رواة عدّلهم.

المطلب الأول: التّعقبات التي ظهر أنّ الصّواب فيها مع ابن حبان:

أولاً: أيوب بن سويد الرملي، أبو مسعود:

قال ابن حبّان: "...وكان رديء الحفظ، يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه؛ لأنّ أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه، وجد أكثرها مستقيمة"[10].

قال الذّهبيّ: "ضعّفه أحمد وغيره. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن معين: ليس بشئ. وقال ابن المبارك: ارم به. وقال البخاري: يتكلمون فيه. والعجب من ابن حبّان ذكره في الثّقات فلم يصنع جيّداً، وقال: ردئ الحفظ. وقد طوّل ابن عدي في كامله ترجمته" [11]. وقد اعتمد الذّهبيّ في سيره إلى حد ما كلام ابن حبّان، فقال: "مُحَدِّثٌ الرَّمْلَةِ، أَبُو مَسْعُوْدٍ الحِمْيَرِيُّ، السَّيْبَانِيُّ، الرَّمْلِيُّ...وَكَانَ سَيِّئَ الحِفْظِ، لَيِّناً" [12].

قال أبو حاتم: "هو ليّن الحديث" [13]. وقال الخليلي: "صالح الحديث، قديم الموت، روى عنه الكبار، لم يرضوا حفظه، وهو غير متّفق عليه، وهو آخر مَن روى عن الليث بن سعد "[14]. وقريباً منه عبارة ابن عدي: "ولأيوب بن سويد حديث صالح، عن شيوخ معروفين، منهم: يونس بن يزيد الأيلي نسخة الزهري، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وابن جريج، والأوزاعيّ، والثوريّ، وغيرهم، ويقع في حديثه ما يوافقه الثّقات عليه، ويقع فيه ما لا يوافقوه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضّعفاء"[15].

بل نجد النّووي ينقل عنه قوله في الأئمة، قال: "وقال أيوب بن سويد الرملى، وهو أحد شيوخ الشّافعي، ومات قبل الشّافعي بإحدى عشرة سنة: ما ظننت أنى أعيش حتى أرى مثل الشّافعي" [16]. وقوله:"وعن أيوب بن سويد الرملى، قال: ما رأيت أحدًا قط أجود حديثًا من مالك بن أنس" [17]. ونقل عنه ابن حجر: " وقال أيوب بن سويد الرملي: كان شعبة يقول: إنّ الحكم لم يحدث عن يحيى بن الجزّار إلا ثلاثة أحاديث"[18]. وقال الدارقطني:" يعتبر به"[19].

قلت: لا عجب من ذكره ابن حبّان له في الثّقات، إذ لم ينفرد بذلك، ويؤكد أبو زرعة الرّازي قولَه، ويبين أنّهاعبارته متقنة، تدل على خبرة تامة، حيث بين ما وقع من ابن أيوب، فقال:" أخرج إلينا كتب أبيه، أبوابا مصنفة بخط أيوب بن سويد، وقد بيّض أبوه كلّ باب، وقد زيد في البياض أحاديث بغير الخطّ الأوّل، فنظرت فيها: فإذا الذي بخطّ الأوّل أحاديث صحاح، وإذا الزّيادات أحاديث موضوعة، ليست من حديث أيوب بن سويد. قلتُ: هذا الخطّ الأوّل خطّ مَن هو؟ فقال: خطّ أبي. فقلت: هذه الزّيادات خطّ مَن هو؟ قال خطّي. قلتُ: فهذه الأحاديث من أين جئت بها؟ قال: أخرجتها من كتب أبي. قلتُ: لا ضَيْر أخرج إليّ كتب أبيك الّتي أخرجت هذه الأحاديث منها. قال أبو زرعة: فاصْفَار لونه، وبقي[20]. وقال: الكتب ببيت المقدس. فقلت: لا ضَيْر، أنا أكتري فيجاء بها إليّ، فأوجه إلى بيت المقدس، وأكتب إلى مَن كتبك معه حتى يوجّهها، فبقي. ولم يكن له جواب. فقلت له: ويحك أما تتقي الله! ما وجدت لأبيك ما تفقه به سوى هذا! أبوك عند الناس مستور، وتكذب عليه! أما تتقي الله! فلم أزل أكلمه بكلام من نحو هذا ولا يقدر ليّ عليّ جواب"[21].

وعليه فكلام ابن حبّان سديد، موافق لكلام أبي زرعة، نابع من سبر لمروياته.

ثانياً: زياد بن أبي الجصّاص البصريّ، ثم الواسطيّ:

قال ابن حبّان: "زياد بن أبى زياد الجصّاص، أبو محمد، من أهل واسط، يروى عن الحسن وابن سيرين. روى عنه هشيم ويزيد بن هارون. ربما وهم..." [22].

قال الذّهبيّ: "قال ابن معين، وابن المدينى: ليس بشئ. وقال أبو زرعة: واهٍ. وقال النسائي، والدارقطني: متروك. وأمّا ابن حبّان، فقال في الثّقات: ربما يهم. قلت: بل هو مجمع على ضعفه. قال ابن الجوزي: في الرواة سبعة زياد بن أبي زياد، ليس فيهم مجروح سوى الجصاص" [23]. وقال في المغني، وفي ديوان الضعفاء: "تَرَكُوهُ"[24]

قال العجلي: "لا بأس به"[25]. واختلفت كلمة أبي زرعة فمرة قال: "واهى الحديث". [26] وأخرى قال: "شيخ"[27].

وقال ابن عدي: "لم نجد له حديثًا منكراً جداً فأذكره، وأحاديثه يحمل بعضها بعضا، وَهو في جملة من يجمع، ويكتب حديثه"[28]. وقال البزار: "ليس به بأس، وليس بالحافظ"[29]. وقال: "رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ صَالِحُ الْحَدِيثِ"[30].

قلت: فهو ليس مجمع على ضعفه بالصورة التي ساقها الذّهبيّ رحمه الله، والتي تنزله عن درجة الاعتبار، وقول ابن حبّان فيه قريب من قول البزار وابن عدي، والله أعلم.

ثالثاً: سويد بن عبد العزيز الدمشقي، قاضى بعلبك، أصله واسطى:

قال ابن حبّان: "كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، حتى يجيء في أخباره من القلوبات أشياء تتخايل إلى من سمعها أنّهاعملت تعمدا... قال: سئل يحيى بن معين عن سويد الدمشقي، قال: ليس حديثه بشئ. قال أبو حاتم: والذي عندي في سويد بن عبد العزيز تتكب ما خالف الثّقات من حديثه، والاعتبار بما روى مما لم يخالف الأثبات، والاحتجاج بما وافق الثّقات، وهو ممن أستخير الله عزوجل فيه؛ لأنّه يقرب من الثّقات"[31].

قال الذّهبيّ: "وقال ابن معين: كان قاضياً بدمشق بين النّصارى. وهو واسطي، انتقل إلى حمص، ليس حديثه بشئ. هذه رواية عباس الدوري عنه. وروى ابن الدّورقي عنه: واسطي: تحول إلى دمشق، ليس بشيء. وقال البخاري: في بعض حديثه نظر. وقال أحمد وغيره: ضعيف. وعن أحمد أيضاً: متروك...، وقد هرّت[32] ابن حبّان سويدا، ثم آخر شئ قال: وهو ممن أستخير الله فيه، لأنه يقرب من الثّقات. قلت: لا، ولا كرامة، بل هو واهٍ جداً. قال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: ليّن. وقال الدّارقطني: يعتبر به" [33]. وعباراته في التّاريخ والسّير أخف من هذا بكثير، قال في السّير: "قاضي بعلبك، أبو محمد السّلمي مولاهم، الدّمشقيّ، الفقيه المقرئ[34]" ثم ساق أقوال بعض من جرحه، ولم يعرض لقول ابن حبان.

قال ابن سعد: "وَكَانَ يَرْوِي أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً "[35]. وقال ابن عدي: "ولسويد أحاديث صالحة غيرما ذكرت، وعامة حديثه مما لا يتابعه الثّقات عليه، وهو ضعيف كما وصفوه" [36]. وقال أبو بكر البزّار: "رَجُلٌ لَيْسَ بِالْحَافِظِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ بِحَدِيثٍ "[37].

ونقل المزي قال: "قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عَبد الله أحمد بن حنبل، وعنده الهيثم بن خارجة، فذكرا سويد بن عبد العزيز، فقال أبو عبد الله للهيثم: كم كانت روايته عن حصين؟ فقال: أربع مئة أو ست مئة. قال أبو عبد الله فيها: أرى يخلّط، فقال: لا، كلها صحاح. فقال أبو عبد الله: أليس فيها "سترة الإمام سترة لمن خلفه" عن الشعبي، عن مسروق؟ وتبسم كأنه ينكره. وَقَال نعيم بن حماد: كان هشيم يحسّن أمره. وقال دحيم: ثقة، وكانت له أحاديث يغلط فيها. وَقَال علي بن حجر: سألت هشيما، قلت: شيخ من أهل واسط بالشام، يقال له: سويد بن عبد العزيز؟ فأثنى عليه خيرا. وقال يعقوب بن سفيان: "مستور فى حديثه لين. وقال فى موضع آخر: ضعيف الحديث"[38].

قلت: قول الذّهبيّ (واهٍ جداً) معارض بقول عدد من الأئمة كالبخاريّ، وأبي حاتم، ويعقوب بن شيبة، والبزّار، والدّارقطني، والأقرب فيه أنّه من أهل الاعتبار، كما ختم ابن حبّان رأيه فيه، ويؤيده قول البزّار وابن عديّ والدّارقطنيّ، وهم من أهل الاستقراء، وسبر المرويات، كما هو معلوم، والله أعلم.

رابعاً: عثمان بن أبى سودة المقدسي:

قال ابن حبّان: "عثمان بن أبى سودة، أخو زياد بن أبي سودة، سمع عبادة بن الصامت..عداده في أهل بيت المقدس، روى عنه زيد بن واقد وأهل الشام" [39].

قال الذّهبيّ: "عن أبي هريرة وجماعة. وعنه أخوه زياد... وثّقه مروان الطاطرى[40]، وابن حبّان. قال الأوزاعيّ: أدرك عبادة بن الصامت، وكان مولاه. قلت: في النفس شيء من الاحتجاج به"[41].

وهو من التابعين "من أهل بدر المقدّمين، أمه مولاة عبادة بن الصامت، وأبوه مولى عبد الله بن عمرو بن العاص، اجتاز بدمشق أو عمالها في غزوه" [42]. وقال ابن حجر: "ووثقه أيضاً يعقوب بن سفيان". [43] وقال ابن حجر: "ثقة من الثالثة" [44].

وعلى هذا؛ فهو حجّة، ورأيُ ابنِ حبّان فيه مقدّم على قول الذّهبيّ، والله أعلم.

خامساً: نصر بن عاصم الأنطاكيّ:

قال ابن حبان: "شيخ، يروى عن الوليد بن مسلم، روى عنه عثمان بن خرزاذ"[45].

قال الذّهبيّ: "قال العقيلي: لا يتابع على حديثه...، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "كان بين آدم ونوح عشرة قرون، وبين نوح وإبراهيم عشرة قرون"[46] قلت: نصر بن عاصم محدث دجّال، ذكره ابن حبّان في الثّقات" [47].

وقال في المغني: "له حديث، وهو منكر، ذكره العقيلي، وهو "كان بين آدم وإبراهيم عشرون قرناً" [48].

قلت: كذا في المطبوع (دجّال) ولا أظنها ثابتة عنه، ويترجّح عندي أنّها تصحيف من كلمة "رحال" يؤيد هذا وصف الذّهبيّ له بذلك في الكاشف والتّاريخ.

قال في الكاشف: "نصر بن عاصم الأنطاكي، عن الوليد ومسكين بن بكير، وله رحلة، ومعرفة، وعنه أبو داود والفريابي"[49].

وقال في التّاريخ: "... رحل إلى النواحي في طلب العلم... ذكره ابن حبّان في الثّقات"[50].

ولم يتهمه أحد، إنّما أنكر عليه حديث واحد، قال العقيلي: "ولا يُتَابَعُ عليه، ولاَ يُعْرَف إلاَّ به،.."[51]. وقال ابن حجر: "لين الحديث" [52]. وصحح له الضياء في المختارة، فروى له وقال: "إِسْنَاده صَحِيح"[53]. وهو شيخ أبي داود، روى من طريقه عدّة أحاديث"[54].

قلت: وعليه فيكون ذكره في البحث لئلا يستدرك عليّ، والله أعلم.

سادساً: نصر بن الفتح السمرقندى العائذى:

قال الذّهبيّ: "وضع هذا الحديث. قال ابن حبّان في الأنواع في أوائل المجلد الثالث: أخبرنا نصر بن الفتح، أخبرنا رجاء بن مرجى، أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قاضى سمرقند، حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عمر، قال: "كان خاتم النبوّة، مثل البندقة، من لحم عليه، مكتوب محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم"[55]. راج هذا على ابن حبّان، واعتقد صحته، وهو كذب: وقاضي سمرقد، ذكره ابن أبي حاتم، وما ليّنه أحد قطّ"[56].

وذكره في التّاريخ، وقال: "وله رحلة إلى العراق"[57]، ولم يتّهمه بشيء.

وتعقب ابن حجر الذّهبيّ في اتهامه، فقال: "ونصر بن الفتح، ما ضعفه أحد قط أيضا، وهو شيخ ابن حبّان، فمن أين للمصنّف أنّ هذا الحديث موضوع! نعم، هو شاذ؛ لمخالفته الأحاديث الصحيحة في صفة خاتم النّبوة، وموضع المخالفة منه ذكر الكتابة، فلعلّه دخل عليه حديث في حديث، انتقل ذهنه من خاتم الكتب إلى خاتم النبّوة، فالله أعلم" [58].

وهذا القول، من ابن حجر، يدلّ على أنّ الحقّ مع ابن حبان، ويَرُدُّ على الذّهبيّ قوله، فإن أخطأ نصر في سياقة حديث، فليس من الصّواب اتهامه بالوضع، وجلّ من لا يخطئ.

المطلب الثاني: التّعقبات التي ظهر أنّ الصّواب فيها مع الذّهبيّ:

أولاً: عبد الواحد بن سليم البصريّ:

قال ابن حبّان: "عبد الواحد بن سليم، يروي عن عطاء، روى عنه أبو داود الحفريّ وعليّ بن الجعد" [59].

قال الذّهبيّ: "بصريّ. عن عطاء – هالك، قال أحمد: أحاديثه موضوعة. وضعّفه يحيى. وقال النسائيّ: ليس بثقة. قلت: حدث عنه أبو داود، وعليّ بن الجعد، وسعدويه، له حديث منكر في القدر، وخلق القلم. والعجب أنّ ابن حبّان ذكره في الثّقات" [60].

قلت: نعم، عبد الواحد ضعيف، كما قال الذّهبيّ، لكنّ ابن حبّان لم ينفرد بتحسين حاله نوعا ما، بمجرد ذكره في الثقات، فقد قال أبو حاتم: شيخ[61]، وهي لفظة إن لم تدل على التّعديل، فليست لفظ تجريح، وكان على الذّهبيّ إنّ يتعجّب –إنْ وجب التعجب– من صنيع التّرمذّي؛ حين صحّح له حديث القدر[62] كما ذكر الذّهبيّ نفسه في الكاشف[63]، ومن الضّياء المقدسيّ؛ حين حسّن له حديث القلم[64].

وعليه، فإنه وإن كان الحقّ مع الذّهبيّ في الحكم على الراوي؛ فإنّه يؤخذ عليه حصر تعقبه في ابن حبّان وحسب، وصنيع ابن حبّان أخف من صنيع التّرمذّي والضياء المقدسيّ، والله أعلم.

ثانياً: معروف بن عبد الله، أبو الخطّاب الدّمشقيّ الخيّاط:

قال ابن حبّان: "معروف الخيّاط، أبو الخطّاب، مولى بنى أمية، يروي عن واثلة بن الأسقع، عداده في أهل الشام، روى عنه الوليد بن مسلم وعليّ بن حجر"[65].

ويفسر ابن حبّان ذكره في الثّقات قائلاً: "وأدخلنا علي بن حجر في أتباع التابعين؛ لأنه سمع من معروف الخيّاط، ومعروف حفظ من واثلة بن الأسقع أشياء، ومعروف صدوق "[66].

قال الذّهبيّ: "قال أبو حاتم الرّازي: ليس بالقوي[67]. وقال ابن عدّي: له أحاديث منكرة جداً. وشذّ ابن حبّان فأخرجه في كتاب الثّقات" [68]. وقال في التّاريخ: "أَحَدُ الضُّعفَاءِ"[69].

وساق له ابن عدى أحاديث عن واثلة، ثم قال: "وهذه الأحاديث، لمعروف عن واثلة، منكرة جداً ومعروف هو مولى واثلة... ومعروف الخياط هذا، عامة ما يرويه، وما ذكرته أحاديث، لاَ يُتَابَعُ عَليه"[70]. وذكره ابن الجوزي تبعا لقول أبي حاتم وابن عدي[71]. وعلّق الذّهبيّ على هذه الأحاديث التي ساقها ابن عدي بقوله: "قلت: هذه موضوعات بيقين، والبليّة من عمر بن حفص؛ لأنّ معروفاً قلّ ما روى، وأكثر ما عنده أمور من أفعال واثلة، وكان مولاه" [72].

وقال ابن حجر: "أورد له ابن عدي في ترجمته عدة أحاديث منكرة من رواية عمر بن حفص المعمر والبلية فيه لا من معروف" [73]. وقال: "ضعيف من الخامسة"[74].

وعلى هذا، يكون معروف ضعيفاً، ويتجه تعقّب الذّهبيّ لابن حبّان، إلا أنّ ضعفه لا يصل به درجة من يضع الحديث، فعامة حديثه لا يتابع عليه كما قال ابن عديّ، وفي بعضها البليّة فيها ممن روى عنه، والله أعلم.

المطلب الثالث: التّعقبات التي ظهر أنّها موضع للنّقاش:

أولاً: عمر بن شاكر البصريّ:

قال ابن حبّان: "عمر بن شاكر، قال: سمعت أنسا، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، قال: "مَن صلّى بالنّاس فليتجوز؛ فإن فيهم: الضّعيف، والكبير، والصغير، وذا الحاجة"[75]، روى عنه عثمان بن عبد الرحمن الطرائفيّ"[76].

قال الذّهبيّ: "بصريّ. واهٍ. له عن أنس نحو عشرين حديثاً مناكير. روى عنه نصر بن الليث، وعثمان الطرائفيّ، وإسماعيل ابن بنت السدى. أدخله ابن حبّان في كتاب الثّقات فنقم عليه ذلك. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال ابن عدي: له نسخة نحو من عشرين حديثاً غير محفوظة، منها حديث: "يأتي على الناس زمان الصابر منهم على دينه له أجر خمسين منكم"[77]..." [78].

قال في تاريخ الإسلام: "وقد أَدْخَلَهُ ابن حبّان فِي كِتَابِ " الثّقات " فَلَمْ يَصْنَعْ شَيْئًا"[79]. وقال: "له أحاديث عن أنس، وفيه لين، وقد أدخله ابن حبّان في كتاب الثّقات له. توفي بعد السبعين ومئة، وقد قارب المئة" [80].

وذكره ابن الجوزيّ تبعاً لأبي حاتم وابن عديّ [81].

وقال التّرمذّي: "حدثنا إسماعيل بن موسى، حدثنا عمر بن شاكر، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "سيأتي على النّاس زمان، الصّابر فيهم على دينه، كالقابض على الجمر" سأل محمّدا عن عمر بن شاكر فقال: هو مقارب الحديث، روى عنه عثمان الكاتب وغير واحد"[82].

وقال التّرمذّي: "وَعُمَرُ بْنُ شَاكِرٍ، شَيْخٌ بَصْرِيٌّ، قَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ"[83].

قلت: فإذا علمنا أنّ قول البخاريّ (مقارب الحديث) من الألفاظ التي يستفاد منها التّعديل، كما صرح التّرمذّي بقوله عن الأفريقيّ، وَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُقَوِّي أَمْرَهُ، وَيَقُولُ: هُوَ مُقَارِبُ الحَدِيثِ"[84]. وقال: "وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ، قَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: هُوَ ثِقَةٌ مُقَارِبُ الحَدِيثِ"[85].

فيكون عندها ابن حبّان لم ينفرد بتحسين حاله، فقد شاركه البخاريّ، خاصّة أنّه تابعيّ[86]، مع النّظر في قول الذّهبيّ في أول عبارته: واه، وقوله في تاريخ الإسلام: فيه لين، فيكون صنيع ابن حبّان أقرب إلى الصّواب من موقف الذّهبيّ، والله أعلم.

ثانياً: الفضل بن عميرة القيسيّ:

قال ابن حبان: "الفضل بن عميرة الطفاوي، يروى عن ميمون الكردي، روى عنه حرمى بن عمارة"[87].

قال الذّهبيّ: "عن ميمون بن سياه، عن أبي عثمان النهدي، سمعت عمر، سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: "سابقنا سابق، ومقتصدنا ناج، وظالمنا مغفور له"[88]. قال العقيلي: الفضل هذا لا يتابع على حديثه. قال شيخنا أبو الحجاج: هو أبو قتيبة، بصري. روى عن ثابت البنانيّ، وميمون الكرديّ. وعنه جعفر بن سليمان، وحرمى بن عمار، وغيرهما. ذكره ابن حبّان في الثّقات. قلت: بل هو منكر الحديث،..." [89].

وذكره البخاريّ[90] وابن أبي حاتم[91] ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال ابن حجر: "ذكره السّاجيّ في الضّعفاء، وقال في حديثه ضعف، وعنده مناكير"[92]. ولم يتابع ابنُ حجر الذّهبيّ، فقال عنه: فيه لين[93].

قلت: لم يقل أحد منكر الحديث إلا الذّهبيّ، وقال الساجي: عنده مناكير، ولم يقل: منكر الحديث، ويستدرك على الذّهبيّ هنا أنّ!ه تابع الحاكم على تصحيح حديث من طريقه، تفرّد به، قال فيه الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ ". قال الذّهبيّ في التّلخيص: صحيح[94].

المبحث الثاني: تعقبات الحافظ الذّهبيّ على الإمام ابن حبّان في تجريحه بعض الرّواة

بتتبع أقوال الذّهبيّ في الميزان وقفت على اثنين وعشرين راويا تعقب الذّهبيّ على ابن حبّان تجريحهم.

المطلب الأول: التّعقبات التي ظهر أنّ الصّواب فيها مع ابن حبّان:

أولاً: بشر بن شعيب بن أبي حمزة الحمصيّ:

قال ابن حبّان: "مولى بنى أمية، كنيته أبو القاسم، من أهل حمص، يروى عن أبيه، روى عنه أهل الشّام، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، وكان متقناً، وبعض سماعه عن أبيه مناولة، سمع نسخة شعيب سماعاً"[95].

وقال الذّهبيّ: "صدوق، أخطأ ابن حبّان بذكره في الضّعفاء، وعمدته أنّ البخاريّ قال: تركناه، كذا نقل فوهم على البخاريّ، إنما قال البخاريّ: تركناه حيّاً سنة اثنتي عشرة ومائتين.."[96].

وتابع ابنُ حجر الذّهبيّ في قوله، وبيّن منشأ الخطأ الذي وقع لهما؛ وهو أنهما تابعا ابن الرومية [97]، قال: "وقد تعقّب ذلك أبو العبّاس النباتيّ على ابن حبّان في الحافل فأسهب" [98].

ولم يذكر ابن حبّان بشيرا في المجروحين، إنما ذكره في الثّقات، ووصفه بالإتقان، كما نرى. والله أعلم.

ثانياً: حميد بن وهب القرشيّ:

قال ابن حبّان: "... ممن يخطئ؛ حتى خرج عن حدّ التّعديل، ولم يغلب خطؤه صوابه حتى استحقّ الجرح، وهو لا يحتجّ به إذا انفرد"[99].

وقال الذّهبيّ: "قال البخاريّ: منكر الحديث. وقال ابن حبّان: لا يحتج به. قلت: مقل صويّلح"[100].

وذكره ابن عديّ ونقل قول البخاريّ فيه[101]. وقال العقيليّ: "ولاَ يُتَابَعُ على حدِيثِهِ، وحميد بن وهب مجهول في النّقل"[102]. وذكره ابن الجوزيّ ونقل فيه قول ابن حبّان[103]. قال ابن حجر: "وقال ابن المدينيّ: حميد القرشيّ، يروي عن ابن طاووس، مجهول"[104].

قلت: فلا يوافق الذّهبيّ على قوله صويّلح، وهي من ألفاظ التّعديل[105]. وتترك هذه النّقول في تجهيله وتجريحه، حتى أنّ البخاريّ لا يُحِلّ الرواية عنه.

ثالثاً: خالد بن صبيح الفقيه:

قال ابن حبّان: "خَالِد بن صبيح، من أهل مرو، يروي عَن أبي حَمْزَة وَابْن الْمُبَارك، روى عَنهُ عبد الْوَارِث بن عبيد الله الْعَتكِيّ وَأهل بَلَده، مُسْتَقِيم الحَدِيث"[106].

وقال الذّهبيّ: "عن إسماعيل بن رافع. قال أبو حاتم: صدوق. وقد ذكره ابن حبّان في تذييله على الضعفاء، هكذا قال أبو العباس النباتيّ، والقول قول أبي حاتم"[107].

قال ابن أبي حاتم: "خالد بن صبيح، الخراسانيّ، أبو معاذ البلخيّ، روى عن عكرمة وإسماعيل بن رافع، روى عنه هشام بن عبيد الله الرازيّ، سمعت أبي يقول بعض ذلك، وبعض من قبلي، وسألته عنه فقال: كان صاحب رأيّ، وكان صدوقاً"[108].

قلت: لم يختلف قولاهما فيه، وقد اعتمد الذّهبيّ كلام ابن الروميّة؛ كما سبق في بشر بن شعيب، والله أعلم.

رابعاً: عطاء بن عبد الله الخراساني:

قال ابن حبّان: "أَصله من بَلخ، مولى الْمُهلب بن أبي صفرَة، وعداده فِي الْبَصرِيين، وَإِنَّمَا قيل الْخُرَاسَانِيّ؛ لِأَنَّهُ دخل خُرَاسَان، وَأقَام بهَا مُدَّة طَوِيلَة، ثمَّ رَجَعَ إِلَى الْعرَاق، فنسب إِلَى خُرَاسَان؛ لطول مكثه بهَا، وَكَانَ مولده سنة خمسين، وَمَات سنة خمس وَثَلَاثِينَ وَمِائَة بأريحا؛ فَحمل وَدفن بِبَيْت الْمُقَدّس، وَكَانَ من خِيَار عباد الله، غير أَنه رَدِيء الْحِفْظ، كثير الْوَهم، يخطىء وَلَا يعلم؛ فَحمل عَنهُ؛ فَلَمَّا كثر ذَلِك فِي رِوَايَته؛ بَطل الِاحْتِجَاج بِهِ" [109].

وقال: "عُثْمَان بن عَطاء بن أبي مُسلم الْخُرَاسَانِيّ، يروي عَن أَبِيه، روى عَنهُ مُحَمَّد بن شُعَيْب بن شَابُور وَالنَّاس، أَكثر رِوَايَته عَن أَبِيه، وَأَبوهُ لَا يجوز الِاحْتِجَاج بروايته؛ لما فِيهَا من المقلوبات الَّتِي وهم فِيهَا، فلست أَدْرِي البليّة فِي تِلْكَ الْأَخْبَار مِنْهُ، أَو من نَاحيَة أَبِيه، وَهَذَا شَيْء يشْتَبه إِذا روى رجل لَيْسَ بِمَشْهُور بِالْعَدَالَةِ، عَن شيخ ضَعِيف أَشْيَاء لَا يَرْوِيهَا عَن غَيره، لَا يتهيأ إلزاق الْقدح بِهَذَا الْمَجْهُول دونه؛ بل يجب التنكب عَمَّا رويا جَمِيعًا؛ حَتَّى يحْتَاط الْمَرْء فِيهِ؛ لِأَن الدَّين لم يُكَلّف الله عباده أَخْذه عَن كلّ من لَيْسَ بعدل مرضِيّ"[110].

قال الذّهبيّ: "من كبار العلماء... وقال النسائيّ: أبو أيوب عطاء بن عبد الله بلخيّ، سكن الشام، ليس به بأس... وقال أحمد، ويحيى، والعجليّ، وغيرهم: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، معروف بالفتوى والجهاد. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره العقيليّ

في الضعفاء متشبثا بهذه الحكاية التي رواها حماد بن زيد، عن أيوب: حدثني القاسم بن عاصم، قلت لسعيد بن المسيب: إنّ عطاء الخراسانيّ، حدثني عنك، أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أمر الذي واقع أهله في رمضان بكفارة الظهّار، فقال: كذب، ما حدثته، إنما بلغني أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال له: تصدق، تصدق. وقد ذكر البخاريّ عطاء الخراسانيّ في الضّعفاء، فروى له هذا عن سليمان بن حرب، عن حماد. أحمد بن حنبل، حدثنا عفّان، حدثنا همّام، أخبرنا قتادة – أنّ محمّداً وعوناً حدّثاه أنهما قالا لسعيد: إنّ عطاء الخراسانيّ حدثنا عنك في الذي وقع بأهله في رمضان، فأمره النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أن يعتق رقبة، فقال: كذب عطاء، إنما قال له: تصدق، تصدق.

وقال ابن حبّان في الضعفاء: أصله من بلخ... فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به، فهذا القول من ابن حبّان فيه نظر، ولا سيما قوله: وإنما قيل له الخراسانيّ. فيا هذا أيّ حاجة بك إلى هذه الدّورة؟ أليست بلخ من أمهات مدن خراسان بلا خلاف؟ قال أبو حاتم: ثقة محتج به. وقال أبو داود: لم يدرك ابن عبّاس. وقال الدارقطني: ثقة في نفسه، إلا أنه لم يلق ابن عباس. وقال حجاج بن محمد: حدثنا شعبة. حدثنا عطاء الخراسانيّ – وكان نسيّا. وقال التّرمذّي في كتاب العلل: قال محمّد– يعني البخاريّ. ما أعرف لمالك رجلاً يروي عنه يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراسانيّ. قلت: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة. ثم قال التّرمذّي: عطاء ثقة. روى عنه مثل مالك، ومعمر، ولم أسمع أنّ أحداً من المتقدّمين تكلّم فيه"[111].

وأطلق القول بتوثيقه في ديوان الضّعفاء والسّير"[112] وقال في من تكلّم فيه وهو موثّق: "صدوق ضعيف، وأكثرهم وثّقه، وقال أبو حاتم: لا بأس به"[113]. ونقل عن سعيد بن المسيّب أنه قال:" كذب عليّ عطاء ما حدثته هكذا"[114]. وضعّفه أبو زرعة الرازيّ[115]. وقال البيهقيّ: "ليس بالقويّ" [116]. وذكره ابن الجوزيّ تبعا لابن حبّان[117].

قلت: النّظر في عبارتي ابن حبّان، يبيّن موضوعيّته، ودقّة وصفه، ويؤكد قول البخاريّ، ويفسّر جرح من جرحه، والله أعلم.

وأما شدّة إنكار الذّهبيّ لتفسير نسبته إلى خراسان، فلا مبرر له؛ لأن العلماء ينسبون إلى بلخ وإلى خراسان، ولم يهمل أحد النسبة إلى بلخ، ويكتفي بالنسبة إلى خراسان بدلا عنها. فها هو الذّهبيّ نفسه يقول: "مقاتل بن حيّان، أبو بسطام النبطيّ البلخيّ الخراسانيّ الخرّاز"[118]، جامعا بين النسبتين، فهل يقال له كما قال هو لابن حبّان؟!.

خامساً: كلثوم بن جوشن الْقشيرِيّ:

ذكره ابن حبّان في كتابيه:

قال في الثّقات: "... يروي عَن الْحسن، روى عَنهُ عبد الْملك بْن بهز بْن حَكِيم، وَعبيد اللَّه بْن عَمْرو الرقيّ"[119].

وقال في المجروحين: "... شيخ يروي عَن أَيُّوب السّخْتِيَانِيّ وَغَيره، روى عَنهُ كثير بن هِشَام، مِمَّن يَرْوِي عَن الثِّقَات المقلوبات، وَعَن الْأَثْبَات الموضوعات، لَا يحل الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال، رَوَى عَنْ أَيُّوبَ السّخْتِيَانِيّ، عَن نَافِع، عَن بن عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلّم، قَالَ: "التَّاجِرُ، الصَّدُوقُ، الأَمِينُ، الْمُسْلِمُ؛ مَعَ النَّبِيِّينَ، وَالصِّدِّيقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[120]. وتابعه ابن الجوزيّ[121].

قال الذّهبيّ: "وثّقه البخاريّ. وقال ابن معين: لا بأس به. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال أبو داود: منكر الحديث. وقال ابن حبّان: يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحلّ الاحتجاج به ... عن ابن عمر – مرفوعاً: التّاجر الصّدوق الأمين، المسلم، مع النبيين، والصّدّيقين، والشّهداء يوم القيامة. لم يذكر ابن حبّان له سواه، وهو حديث جيّد الإسناد، صحيح المعنى، ولا يلزم من المعيّة أن يكون في درجتهم. ومنه قوله تعالى: "ومن يطع الله والرّسول..." الآية..." [122].

وذكره في الكاشف، ولم يذكر فيه إلا قول أبي داود: منكر الحديث[123]. وفي ديوان الضّعفاء، ولم يذكر إلا أنّ أبا حاتم ضعّفه [124].

قلت: وحكم الذّهبيّ على الحديث مردود؛ أولا: باستدراك الذّهبيّ نفسه على الحاكم لما قال عقب هذا الحديث:" كُلْثُومٌ هَذَا بَصَرِيٌّ، قَلِيلُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَلَهُ شَاهِدٌ فِي مَرَاسِيلِ الْحَسَنِ ". قال الذّهبيّ:" كلثوم بن جوشن: ضعّفه أبو حاتم"[125]، ثم – وهو الأهم– بحكم أبي حاتم، وقد سئل عنه، فقال: " هَذَا حديثٌ لا أصلَ لَهُ، وكُلْثومٌ ضعيفُ الْحَدِيثِ"[126]. وذكره الجوزجاني وقال:"هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ"[127].

المطلب الثاني: التّعقبات التي ظهر أنّ الصّواب فيها مع الذّهبيّ:

أولاً: أفلح بن سعيد المدنيّ القبائيّ:

ذكره ابن حبّان في كتابيه:

قال في الثّقات: "من أهل قبا، يروي عن عبد الله بن رافع، روى عنه زيد بن الحباب" [128].

وقال في المجروحين: "شيخ من أهل قباء، كان يسكن المدينة، يروي عن الثّقات الموضوعات، وعن الأثبات الملزوقات، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال، روى عن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "إن طالت بك مدّة، فسترى قوما يغدون في سخط الله عزوجل، ويرحون في لعنته..." [129]. [130].

قال الذّهبيّ: "صدوق...وثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال ابن حبان: يروى عن الثّقات الموضوعات.لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال. قلت: ابن حبّان ربما قصب[131] الثقة حتى كأنه لا يدرى ما يخرج من رأسه، ثم إنه بيّن مستنده فساق حديث عيسى بن يونس، حدثنا أفلح بن سعيد، عن عبد الله بن رافع، عن أبى هريرة – مرفوعا: إن طالت بك مدة فسترى قوما يغدون في سخط الله،.. قلت: بل حديث أفلح صحيح غريب، وهذا شاهد لمعناه. وقد قال النسائي: ليس به بأس" [132]. وقال: "صدوق، احتج به مسلم، ورأيت ابن حبّان قد بالغ في الحطّ عليه بلا مستند"[133].

قال ابن سعد: "وَيُكَنَّى أَبَا مُحَمَّدٍ. وَهُوَ مَوْلًى لمُزينة...وَكَانَ ثِقَةً، قليل الحديث"[134].

والحديث أخرجه البزّار، وقال: "وَهَذَا الْحَدِيثُ، لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ عَبد الله بن رافع إلاَّ أفلح بن سَعِيد، وهُو رجل مشهور، من أهل قباء" [135]. وتابع ابنُ الجوزيّ ابن حبّان [136]. وتعقبه ابنُ حجر، فقال: "وذَهَل ابنُ الجوزي فأورد الحديث من الوجهين في الموضوعات، وهو من أقبح ما وقع له فيها؛ فإنه قلّد فيه ابن حبّان من غير تأمّل"[137].

قلت: ليت الذّهبيّ اقتصر في تعقّبه على عبارته في الثّقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم، فهي أرفق وألطف.

ثانياً: سعيد بن عبد الرحمن الجمحيّ القاضي المدنيّ:

قال ابن حبّان: ".. كنيته أَبُو عَبْد اللَّهِ، أَصله من الْمَدِينَة، ولي الْقَضَاء بِبَغْدَاد، يروي عَن عبيد اللَّه بْن عَمْرو وَغَيره من الثّقات أَشْيَاء مَوْضُوعَة؛ يتخايل إِلَى من سَمعهَا أَنَّهُ كَانَ الْمُعْتَمد لَهَا، روى عَنْهُ مُحَمَّد بْن الصَّبَّاح الدولابيّ والبغداديون، وَهُوَ الَّذِي رَوَى.. "مَنْ نَسِيَ صَلاةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا إلا مَعَ الإمَام فليتمّ صلاته، ثمَّ يقْضِي مَا فَاتَهُ، ثمَّ يُعِيد الَّتِي صَلاهَا مَعَ الإمَامِ".. وَقَدْ رَوَى.. "وَعَلَيْكَ بِالْعَلانِيَةِ، وَإِيَّاكَ وَالسِّرَّ"، وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ؛ إِنَّمَا رَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ هَذَا الْكَلامُ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عُمَرَ قَوْلَهُ.." [138]

قال الذّهبيّ: "وثقه ابن معين وغيره. وقال ابن عدي: له غرائب حسان، وأرجو أنّها مستقيمة، وإنما يهم فيرفع موقوفاً، ويوصل مرسلاً؛ لا عن تعمد. وأمّا ابن حبّان فإنّه خسّاف[139] قصّاب**(140)**، فقال: روى عن الثّقات أشياء موضوعة. ومن مناكيره:...عليك بالعلانية، وإيّاك والسّر... ثمّ يعيد التي صلّاها مع الإمام"، وقد ليّنه الفسويّ. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. قلت: ولى قضاء بغداد. وممن حدث عنه الليث بن سعد، وهو أكبر منه. وابن وهب، وعليّ بن حجر. وقال أبو حاتم أيضا: صالح. وقال أحمد: ليس به بأس. وقال الساجيّ: يروي أحاديث لا يتابع عليه" [141].

ونقل عن ابن معين أنّه قال: "قَاضٍ مَدَنِيٌّ، لَيْسَ بِشَيْءٍ"[142]

قلت: نعم، لا يوافق ابن حبّان على هذا الإطلاق في سعيد، وعبارة ابن عديّ أرفق في الوصف، لكن كذلك لا يوافق الذّهبيّ على قوله في ابن حبان، فقد وصف ابن حبّان رواية من هذه الموضوعات بالخطأ الفاحش، لأنّ الخطأ لم يكن عن عمد، ولم يحكم على سعيد بأنّه وضعها تعمداً، لكنه قال يتخايل إلى من سمعها أنّه المعتمد لها.

وهذا الحكم موافق لحكم أبي زرعة: "قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا خطأٌ؛ رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مَوْقُوفٌ؛ وهو الصَّحيحُ"[143].

وقد تابع ابن حبّان على ذلك ابنُ الجوزيّ[144]، وابنُ القيسرانيّ[145]. ولم ينكر الذّهبيّ رحمه الله إلّا على ابن حبّان، مع أنّه وافقه على ذكر المناكير التي ذكرها لسعيد في المجروحين. وقول ابن عديّ: "لا عن تعمد" موافق لقول ابن حبّان يتخايل من سمعها... والله أعلم.

ثالثا: العلاء بن زهير الأزدي:

ذكره ابن حبّان في كتابيه:

قال في الثّقات: "... يروي عَنْ عَبْد الرَّحْمَنِ بْن الْأسود، عَنْ أَبِيه، روى عَنهُ أَبُو نعيم الْفضل بن دُكَيْن"[146].

وقال في المجروحين: "كَانَ مِمَّن يروي عَن الثّقات، مَا لَا يشبه حَدِيث الْأَثْبَات؛ فَبَطل الِاحْتِجَاج بِهِ فِيمَا لم يُوَافق الثّقات"[147]. وتابعه ابن الجوزي في ذكره[148].

قال الذّهبيّ: "وثّقه يحيى بن معين... وقال ابن حبّان: كان ممن يروي عن الثّقات مالا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثّقات. قلت: العبرة بتوثيق يحيى"[149].

قال ابن حجر: "قال ابن حزم مجهول، وردّ ذلك عليه عبد الحقّ، وقال: بل هو ثقة مشهور. والحديث الذي رواه في القصر صحيح، وتناقض فيه ابن حبّان؛ فقال في الضعفاء: يروي عن الثّقات ما لا يشبه حديث الأثبات؛ فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثّقات، وردّه الذّهبيّ بأن العبرة بتوثيق يحيى"[150].

قلت: وحسّن له الدّارقطنيّ[151]، وصحّح له البيهقيّ[152]، وعليه فالصّواب فيه توثيق ابن معين، لا تجريح ابن حبّان كما قال الذّهبيّ، والله أعلم.

رابعاً: عمر بن عبد الله الرومي:

ذكره ابن حبّان في كتابيه:

قال في الثّقات: "... من أهل الْبَصْرَة، يروي عَن الْحسن وَقَتَادَة، روى عَنهُ التَّبُوذَكِي وقتيبة بْن سعيد"[153].

وقال في المجروحين: "... شيخ يروي عَن شريك، يقلب الْأَخْبَار، وَيَأْتِي عَن الثّقات بِمَا لَيْسَ من أَحَادِيثهم، لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال، رَوَى عَنْ شَرِيكٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا فَمَنْ أَرَادَ الْحِكْمَةَ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِهَا"[154]. رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو مُسْلِمٍ الْكَجِّيُّ، وَهَذَا خَبَرٌ لَا أصل لَهُ عَن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلم، وَلا شَرِيكٌ حَدَّثَ بِهِ وَلا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ رَوَاهُ، وَلا الصُّنَابِحِيُّ أَسْنَدَهُ، وَلَعَلَّ هَذَا الشَّيْخَ بَلَغَهُ حَدِيثُ أَبِي الصَّلْتِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، فَحَفِظَهُ ثُمَّ أَقْلَبَهُ على شريك، وَحدث بِهَذَا الْإِسْنَاد"[155]. وتابعه ابن الجوزي[156]

قال الذّهبيّ: "عن شريك، كذا قال ابن حبّان فوهم، وقال: يأتي عن الثّقات بما ليس من حديثهم. قلت: بل الرّاوي عن شريك هو محمد بن عمر الرّوميّ، وهو ولد المذكور، فأمّا الأب فثقة. حدّث عنه قتيبة بن سعيد، والكبار"[157].

وذكر هذا التعقّب في المغنيّ وتاريخ الإسلام[158]. ولم يستدرك في ديوان الضّعفاء فقال: "عمر بن عبد الله الروميّ: عن شريك، جرّحه ابن حبان"[159].

قلت: وهو عينه تعقّب الدّارقطنيّ على ابن حبّان، قال: "قَول أبي حَاتِم هَاهُنَا: عمر بْن عَبْد اللَّهِ الرُّومِي، إِنَّمَا هُوَ مُحَمَّد بْن عَبْد اللَّهِ بْن عمر الرُّومِي، الَّذِي روى عَنهُ أَبُو مُسلم، ونظراؤه، وَأَبوهُ عمر بْن عَبْد اللَّهِ ثِقَة، حدث عَنهُ قُتَيْبَة بْن سعيد، والأكابر، يحدث عَن أَبِيه، عَن أبي هُرَيْرَة. وَأَبُو عَبْد اللَّهِ الرُّومِي، حدّث عَنهُ حَمَّاد بْن زيد، وَهُوَ ثِقَة"[160].

قلت: وابنه محمد ذكره ابن حبّان في الثّقات فحسب[161]. وسئل أَبُو دَاوُدَ عَن عُمَر بْن عَبْد اللَّهِ الرُّوميِّ فَقَالَ: "جيّد الْحَدِيث[162]. وهذا يؤكد قول الدّارقطنيّ والذّهبيّ في توثيق عمر.

خامساً: يونس بن أبى الفرات الإسكاف:

قال ابن حبّان: "... مولى لقريش، يَرْوِي عَن سَعِيد بْن الْمُسَيِّب وَقَتَادَة، روى عَنهُ هِشَام الدستوَائيّ ومخرمة بن بكير، مُنكر الحَدِيث عَلَى قلَّة رِوَايَته، لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ لغَلَبَة الْمَنَاكِير فِي حَدِيثه " [163]. ولم يتابعه إلا ابن الجوزي[164].

قال الذّهبيّ: "بصري... وثّقه أحمد وغيره. وقال ابن حبّان: لا يجوز أن يحتج به لغلبة المناكير في حديثه. قلت: بل الاحتجاج به واجب؛ لثقته"[165].

وقال ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو داود والنَّسائيّ: ثقة[166].

قلت: فلا يوافق ابن حبّان إلا على قوله "قليل الرواية"، فليس له في الكتب الستة إلا حديث واحد، وأشار ابن سعد إلى قلّة روايته، فقال: له أحاديث[167]، والله أعلم.

المطلب الثالث: التّعقبات التي ظهر أنّها موضع للنّقاش:

أولاً: سويد بن إبراهيم البصريّ العطّار، أبو حاتم صاحب الطّعام:

قال ابن حبّان: "...صاحب الطّعام، من أهل البصرة، يروي عن قتادة، روى عنه صفوان بن عيسى والبصريّون، يروي الموضوعات عن الأثبات، وهو صاحب حديث البرغوث، روى عن قتادة، عن أنس، أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سمع رجلاً يسبّ برغوثاً، فقال: "لا تسبّه؛ فإنّه نبّه نبيّاً من الأنبياء لصلاة الصّبح"[168]... وقد كان يحيى بن معين يضجع[169] القول فيه، وفيما حدثني أبو يعلى قال: سألت يحيى بن معين عن سويد أبى حاتم، صاحب الطّعام، فقال: ليس به بأس "[170].

قال الذّهبيّ: "...عن ابن معين: أرجو ألّا يكون به بأس... وقال النسائيّ: ضعيف. وقال أبو زرعة: ليس بالقويّ، حديثه حديث أهل الصّدق... وساق ابن عدي في ترجمته أربعة عشر حديثاً، ثم قال: بعضها لا يتابعه عليها أحد، وهو إلى الضّعف أقرب. وقال ابن حبّان – فأسرف: يروي الموضوعات عن الأثبات، وهو صاحب حديث البرغوث... وقال ابن أبي حاتم – في العلل: سألت أبي عن حديث سويد بن أبي حاتم، عن سليمان التميميّ، عن أبي عثمان أنّ أبا هريرة قال: "مَن قرأ يس مرّة، فكأنّما قرأ

القرآن عشر مرار" [171]– فقال: هذا حديث منكر"[172].

وتابعه ابن حجر فقال: "صدوق، سيّء الحفظ، له أغلاط، وقد أفحش ابن حبّان فيه القول" [173].

قال ابن عدي: "وهذه الأحاديث، عن مُحَمد بن عَمْرو، ليست بمحفوظة، ولسويد غير ما ذكرت من الحديث عن قتادة وعن غيره، بعضها مستقيمة، وبعضها لا يتابعه أحد عليها، وإنّما يخلّط على قتادة، ويأتي بأحاديث عنه لا يأتي به أحد عنه غيره، وَهو إلى الضّعف أقرب"[174].

"قال السّاجي: فيه ضعف، حدّث عن قتادة بحديث منكر، وقال العقيليّ: قال أبو سلمة لم يكن بالصافيّ، وقال محمد بن المثنى: ما سمعت ابن مهديّ يحدث عنه، وقال ابن المدينيّ: ذاكرت يحيى بحديثه، فقال: هات غير ذا"[175]. قال العقيليّ: "ولا يصح في البراغيث عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم شيء"[176]. وذكره ابن الجوزيّ لكلام ابن حبّان فيه[177].

قلت: إذا حملنا قول ابن حبّان "يروي الموضوعات" على أنّه يتعمد فعل ذلك فالتعقّب عليه وارد، وإذا حملنا قوله على وصف له؛ بأنّ هناك أحاديث موضوعة وضعها غيره، وهو رواها فهذا متجه، وهو الظاهر من عبارته، ويؤيده كلام غيره من العلماء لكن عباراتهم أخف وأوضح، كعبارة ابن عدي، والله أعلم.

ثانياً: سويد بن عمرو الكلبي، أبو الوليد، كوفي:

قال ابن حبّان: "... يَرْوِي عَن حَمَّاد بْن سَلمَة وَأهل الْعرَاق، روى عَنْهُ أَبُو كريب، مَات سنة ثَلاث وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ يقلب الْأَسَانِيد، وَيَضَع عَلَى الْأَسَانِيد الصِّحَاح الْمُتُون الْوَاهِيَة، لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال، رَوَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ وَهِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ، قَالَ: "أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَا؛ عَسَى أن يَكُونَ بَغِيضَكَ يَوْمًا مَا. وَأَبْغِضْ بَغِيضَكَ هَوْنًا مَا؛ عَسَى أن يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمًا مَا"[178]. حَدَّثَنَاهُ الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، ثَنَا سُوَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا من حَدِيث ابن سِيرِينَ، وَلا مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ وَهِشَامٍ، وَلا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ؛ وَإِنَّمَا هُوَ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ فَقَطْ؛ وَقَدْ رَفَعَهُ عَنْ عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَهُوَ خَطَأٌ فَاحش"[179].

ووافقه في الحكم على هذا الحديث الدارقطني، فقال: "وَلَا يَصِحُّ رَفْعُهُ. وَالصَّحِيحُ عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا"[180]. وابن يونس، فقال: "هذا خطأ، والصحيح عن علي من قوله"[181].

قال الذّهبيّ: "وثقه ابن معين، وغيره. وأمّا ابن حبّان فأسرف واجترأ فقال: كان يُقلب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية. أبو كريب، عنه، عن حماد، عن أيوب وهشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة بحديث: أحبب حبيبك هونا ما. وإنما هذا من قول عليّ. قال العجليّ: كوفيّ ثبت، وكان صالحاً متعبداً"[182]. وقال:" صويلح، اتهمه ابن حبّان بالوضع فبالغ"[183]. ووافقه ابن حجر فقال: "أفحش ابن حبّان القول فيه، ولم يأت بدليل"[184]

وقال الحاكم: "قد ذكره مسلم في الشواهد، وقد غمز بأحاديث أشنعها حديثه عن حماد بن سلمة، عن أيوب وهشام، عن محمد، عن أبي هريرة مسنداً "أحبب حبيبك هوناً ما"، واستشهاد مسلم به في حديث يوافق الثّقات فيه"[185].

وذكره ابن الجوزي تبعاً لابن حبّان [186].

قلت: نعم، عبارة ابن حبّان فيها مبالغة؛ من حيث الاطلاق وعدم التقييد، ولكن لا يسلّم لابن حجر قوله "ولم يأت بدليل"، فإن الحديث الذي ساقه ابن حبّان يعدّ دليلاً على رفعه الموقوف، وهو صورة من قلبه الأسانيد، لذا عبر الدّارقطني بقوله: ولا يصحّ رفعه.

وأما قول ابن حبّان: " يَضَع عَلَى الْأَسَانِيد الصِّحَاح الْمُتُون الْوَاهِيَة "، فلم يرد به أنّه يتعمد ذلك، وإلا لوصفه بالكذب، لكنّه من الخطأ الفاحش كما قال، والله أعلم.

ثالثاً: شهَاب بْن خرَاش بْن حَوْشَب الحوشبيّ الشَّيْبَانِيّ:

قال ابن حبّان: "... كنيته أَبُو الصَّلْت، يَرْوِي عَن مُحَمَّد بْن زِيَاد وَالثَّوْري، روى عَنْهُ يَزِيد بْن وهب وقتيبة بْن سَعِيد، كَانَ رجلاً صَالحاً، وَكَانَ مِمَّن يخطىء كثيراً؛ حَتَّى خرج عَن حدّ الِاحْتِجَاج بِهِ إِلَّا عِنْدَ الِاعْتِبَار، رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا ابْتَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا قَطُّ إلا كَانَ فِي أُمَّتِهِ مُرْجِئَةٌ وَقَدَرِيَّةٌ، يُشَوِّشُونَ عَلَيْهِ أَمْرَ أمته بعد، أَلا وَإِنَّ الْقَدَرِيَّةَ وَالْمُرْجِئَةَ مَلْعُونُونَ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا، أَنَا آخِرُهُمْ"[187] حَدَّثَنَاهُ الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ ثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا سهاب بن خرَاش"[188].

قال الذّهبيّ: "صدوق مشهور، له ما يستنكر، وهو أبو الصلت، ابن أخي العوام بن حوشب. قال ابن حبّان في الضعفاء:

يخطئ كثيراً. وقال ابن المبارك: ثقة. وقال أحمد: لا بأس به. وقال ابن معين والنسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صدوق لا بأس به... عن ابن معين: ثقة...عبد الرحمن بن مهديّ يقول: لم أر أحدا أعلم بالسنّة من حماد بن زيد، ولم أر أحداً أحسن وصفاً لها من شهاب بن خراش، ولم أر أحداً أجمع من ابن المبارك... وقال أبو زرعة: ثقة صاحب سنّة، نزل الرملة. وذكره ابن عديّ، فقال: ... ولشهاب بعض ما ينكر، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما. وقال ابن حبان: يخطئ كثيرا حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به... قلت: قد وثقوه" [189].

قال ابنُ عَدِي: "ولشهاب أحاديث ليست بكثيرة، وفي بعض رواياته ما ينكر عليه، ولاَ أعرف للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره[190]. قال الذّهبيّ: "يعني بالتليين، وَإِلا فَقَدْ وَثَّقَهُ عِدَّةٌ" [191]. وذكره ابن الجوزيّ تبعاً لابن حبّان[192].

قلت: وعبارة ابن حبّان مفسرة ليست بمناقضة لعبارة من وثّقه، وإنّما يؤخذ عليه استخدامه "يخطئ كثيرا" الموهمة لكثرة الرواية، وإن كانت عبارته صحيحة في ضوء قول ابن عديّ، فمن ليس بكثير الرواية، ومع ذلك يخطئ في بعضها؛ فلا يحتج به وإنّما يعتبر كما قال ابن حبان، والله أعلم.

رابعاً: عبدالرحمن[193] بن زياد بن أنعم الافريقى:

قال ابن حبان: "مات سنة ست وخمسين ومائة، وقد جاوز المائة، كان يروى الموضوعات عن الثّقات، ويأتي عن الأثبات ما ليس من أحاديثهم، وكان يدلّس على محمد بن سعيد بن أبى قيس المصلوب، أخبرنَا الهندانيّ، قَالَ: حَدثنَا عَمْرو بن عَليّ، قَالَ: كَانَ يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يحدثان عَن عبد الرَّحْمَن بن زِيَاد بن أنعم، سَمِعت مُحَمَّد بن مُحَمَّد وَيَقُول: سَمِعت الدَّارِمِيَّ يَقُولُ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ معِين عَن الإِفْرِيقِي، فَقَالَ: ضَعِيف. قَالَ أَبُو حَاتِم وَرَوَى الإِفْرِيقِيُّ.." [194]. ثم ساق له بعض المناكير، ولم يتعقّبه الدّارقطني إلا في حديث واحد حمّل العهدة فيه للرّاوي عن الأفريقيّ[195].

وقد بيّن ابن حبّان أنّ أخبار بعض الرواة تحتمل من غير رواية الأفريقيّ عنهم، فقال: "عَبْد الرَّحْمَن بْن رَافع التنوخي، يَرْوِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، رَوَى عَنْهُ المصريون، لَا يحْتَج بِخَبَرِهِ إِذا كَانَ من رِوَايَة عبد الرَّحْمَن بن زِيَاد بن أنعم الإِفْرِيقِي؛ وَإِنَّمَا وَقع الْمَنَاكِير فِي حَدِيثه من أَجله"[196].

قال الذّهبيّ: "العبد الصالح... قدم على المنصور فوعظه وصدعه بأنّهم ظلمة. وكان البخاريّ يقوي أمره، ولم يذكره في كتاب الضّعفاء. وروى عبّاس، عن يحيى: ليس به بأس وقد ضعف. هو أحبّ إليّ من أبي بكر ابن أبي مريم. وروى معاوية عن يحيى: ضعيف ولا يسقط حديثه. وقال أحمد: ليس بشئ، نحن لا نروى عنه شيئا. وقال النسائي: ضعيف. وقال الدّارقطني: ليس بالقويّ. وقال ابن حبّان فأسرف: يروي الموضوعات عن الثّقات، ويدلّس عن محمد بن سعيد المصلوب. وقال إسحاق بن راهويه: سمعت يحيى بن سعيد يقول: عبد الرحمن بن زياد ثقة. وقال عبد الرحمن بن مهدي: ما ينبغي أن يروى عن الافريقى حديث. وقال ابن عدي: عامّة حديثه لا يتابع عليه..."[197]. وقال في المغني: "مَشْهُور جليل، ضعفه ابْن معِين، وَالنَّسَائِيّ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: لَيْسَ بِالْقَوِيّ، ووهاه أَحْمد"[198]. وقال في السير: "الإِمَامُ، القُدْوَةُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو أَيُّوْبَ الشَّعْبَانِيُّ، الإِفْرِيْقِيُّ، قَاضِي إِفْرِيْقِيَةَ، وَعَالِمُهَا، وَمُحَدِّثُهَا، عَلَى سُوءٍ فِي حِفْظِه"[199].

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: "أمّا الإفريقي؛ فإنّ أحاديثه التي تنكر عن شيوخ لا نعرفهم، وعن أهل بلده، فيحتمل أن يكون منهم ويحتمل أن لا يكون"[200].

قال ابن الجوزي: "ونقلت من خط أبي بكر البرقاني، قال أبو بكر بن أبي داود: إنّما تكلّم النّاس في عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وضعفوه؛ لأنّه روى عن مسلم بن يسار. فقيل له: أين رأيت مسلم بن يسار؟ فقال: بإفريقية. فكذّبه النّاس فضعّفوه، وقالوا ما دخل مسلم بن يسار إفريقيّة قطّ، يعنون البصريّ. ولم يعلموا أنّ مسلم بن يسار آخر، يقال له: أبو عثمان الطنبديّ، وطنبد بطن من اليمن وعنه روى، وكان الإفريقي رجلاً صالحاً" [201].

قلت: فكلام ابن الجوزي مفسر لجرح بعض من جرحه، لكنّ الظاهر أنّ كلام ابن حبّان قاله بعد سبر مروياته، وكلامه موافق لكلام ابن عديّ "وعامة حديثه وما يرويه، لاَ يُتَابَعُ عَليه"[202]، وهو نحو كلام أبي حاتم وأبي زرعة إلا أنّهما لم يجزما أنّ سبب النكارة من الأفريقيّ، وإن كان فيه إسراف كما قال الذّهبيّ، فلا يخرج عن مدلول كلمة (ليس بشيء) للإمام أحمد، والله أعلم.

خامساً: عبد الكريم بن مالك الجزري أَبُو سعيد مولى بني أُميَّة:

قال ابن حبّان: "... أَصله من اصطخر، سكن حرّان، يَرْوِي عَن سَعِيد بْن جُبَيْر وَمُجاهد، روى عَنهُ الثَّوْرِيّ وَمَالك وَأهل بَلَده، مَاتَ سنة سبع وَعشْرين وَمِائَة، كَانَ صَدُوقًا؛ وَلكنه كَانَ ينْفَرد عَن الثِّقَات بالأشياء الْمَنَاكِير، فَلَا يُعجبنِي الِاحْتِجَاج بِمَا انْفَرد من الْأَخْبَار، وَإِن اعْتبر مُعْتَبر بِمَا وَافق الثِّقَات من حَدِيثه فَلَا ضير، وَهُوَ مِمَّن استخير الله فِيهِ"[203].

قال الذّهبيّ: "من العلماء الثّقات في زمن التابعين. توقف في الاحتجاج به ابن حبّان، وذكره صاحب الكامل فنقل في ترجمته أنّ سفيان بن عيينة، قال لأبي الأصبغ عبد العزيز: يا بكّاي، ما كان عندكم أثبت من عبد الكريم! ما كان علمه إلا سألت وسمعت. معمر، عن عبد الكريم الجزري، قال: كنت أطوف مع سعيد بن جبير، فرأيت أنس بن مالك، وعليه مطرف خزّ. وروى عثمان بن سعيد، عن يحيى: ثقة، ثبت. وقال ابن عديّ: إذا روى عنه ثقة فحديثه مستقيم. وقال ابن معين: أحاديثه عن عطاء رديّة. وقال ابن حبّان: صدوق، لكنه ينفرد عن الثّقات بالأشياء المناكير، فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد به، وهو ممن أستخير الله فيه. قلت: قد قفز القنطرة، واحتج به الشيخان، وثبته أبو زكريا. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم"[204]. ووصفه مرّة بـ "ثِقَة مَشْهُور، توقّف فِيهِ ابْن حبّان"[205]. ومرّة بـ " ثقة متقن، توقّف فيه ابن حبّان"[206]. وقال ثالثة: "ثقة له ما قد ينكر، ولهذا توقّف في أمره ابن حبّان"[207].

قال ابن عديّ: "ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة، يرويها عن قوم ثقات، وَإذا روى عنه الثّقات فحديثه مستقيم... وهذا عن عطاء، هُوَ فِي جملة ما قَالَ ابْن مَعِين، إنّ أحاديثه عن عطاء رديئة، ومع هذا فإن الثَّوْريّ وغيره من الثّقات قد حدّثوا عنه"[208].

ونقل ابن حجر أنّ يعقوب بن شيبة قال: "هو إلى الضعف ما هو وهو صدوق وقد روى عنه مالك وكان ممن ينقي الرجال[209].

قلت: هو عند ابن حبّان صدوق، ورأيه مقارب لرأي يعقوب بن شيبة، وعبارة ابن حبّان مفسّرة، مقاربة لعبارة ابن عديّ، تفسّرها عبارة ابن عديّ؛ فإن الثّقات الذين ينفرد عنهم هو عطاء، ولا يخفى أنّ احتجاج الشيخين به بما وافق الثّقات، ولم يخرجا له من روايته عن عطاء شيئا، فلا يَرِد على ابن حبّان تعقّب الذّهبيّ، والله أعلم.

سادساً: عبد الله بن عمر بن غانم الأفريقيّ:

قال ابن حبّان: "يروي عن مالك ما لم يحدث به مالك قطّ. لا يحل ذكر حديثه، ولا الرّواية عنه في الكتب إلا على سبيل الاعتبار. روى عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.. في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد، أنا أصون البياض عن ذكرها، فكيف الاشتغال بوصفها!" [210].

قال الذّهبيّ: "... مجهول، وقال ابن حبّان: هو قاضي إفريقية، يحدث عن مالك ما لم يحدث به قطّ، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار، روى عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر – مرفوعاً: "الشيخ في بيته كالنّبيّ في قومه"[211]. وبه: "ما من شجرة أحبّ إلى الله من الحنّاء"[212]، حدثنا بالحديث علي بن حاتم القومسى، حدثنا محمد بن خشيش القيروانيّ، حدثنا عبد الله بن عمر بن غانم، قال أبو داود: أحاديثه مستقيمة. قلت: لعل الآفة في الخبرين من عثمان صاحبه"[213].

وقال في الكاشف "مستقيم الحديث" [214]. بينما جهله في المغني فقال: "مَجْهُول الْحَال، واتهمه ابْن حبَان" [215].

وقال أبو حاتم الرازي: "مجهول" [216]. وذكره ابن الجوزيّ لقول أبي حاتم وابن حبان[217].

"وَقَال أبو سَعِيد بن يونس: دخل الشام والعراق في طلب العلم، أحد الثّقات الأثبات. وَقَال أبو عُبَيد الآجري، عَن أبي داود: أحاديثه مستقيمة ما أعلم حدث عنه غير القعنبي، لقيه بالأندلس. وَقَال أبو العرب القيروانيّ: كان ثقة نبيلا فقيها. وَقَال أسد بن الفرات: كان فقيها له عقل وصيانة. وذكره ابن خلفون في "الثّقات"... ثم قال ابن حجر: "ولعلّ ابن حبّان ما عرف هذا الرجل؛ لأنه جليل القدر، ثقة، لا ريب فيه، ولعل البلاء في الأحاديث التي أنكرها ابن حبّان ممن هو دونه"[218].

قلت: قول أبي داود: أحاديثه مستقيمة، ما أعلم حدّث عنه غير القعنبيّ، لقيه بالأندلس، مشعرة بتوثيقه فيما رواه عنه القعنبيّ، والاعتذار بأنّ ابن حبّان ما عرفه، وأن العلّة في الأحاديث الموضوعة التي ذكرها له ممن روى عنه لا منه؛ لا يستقيم مع قول ابن حبان: في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد، أنا أصون البياض عن ذكرها، فكيف الاشتغال بوصفها! وكأنه لما رحل من بلاده تغير حاله، والله أعلم.

سابعاً: عثمان بن عبد الرحمن الطرائفيّ المؤدب:

قال ابن حبّان: "كَانَ معلماً، يروي عَن أَقوام ضِعَاف، أَشْيَاء يدلسها عَن الثّقات؛ حَتَّى إِذا سَمعهَا المستمع لم يشك فِي وَضعهَا، فَلَمَّا كثر ذَلِك فِي أخباره؛ ألزقت بِهِ تِلْكَ الموضوعات، وَحمل عَلَيْهِ النَّاس فِي الْجرْح؛ فَلَا يجوز عِنْدِي الِاحْتِجَاج بروايته كلهَا، على حَالَة من الْأَحْوَال؛ لما غلب عَلَيْهَا من الْمَنَاكِير عَن الْمَشَاهِير، والموضوعات عَن الثّقات، مَاتَ سنة ثَلَاث وَمِائَتَيْنِ، وَهُوَ أَبيض الرَّأْس واللحية "[219].

قال الذّهبيّ: "أحد علماء الحديث بحرّان... قال ابن معين: صدوق. وقال أبو عروبة: متعبّد، لا بأس به، يأتي عن قوم

مجهولين بالمناكير. وقال ابن عدي: يكنى أبا عبد الرحمن، عنده عجائب عن المجاهيل، فهو في الجزريين كبقية في الشاميين. وقال ابن أبي حاتم: أنكر أبي على البخاريّ إدخاله عثمان في كتاب الضّعفاء، وقال: هو صدوق. قلت: ما قاله البخاريّ فيه أكثر من هذا، كان يحدث عن قوم ضعاف، وهذا حديثه عن علي بن عروة، عن المقبري، عن أبي هريرة – مرفوعاً: "أربع من خصال آل قارون: لباس الخفاف المقلوبة – يعنى البيض، ولباس الارجوان، وجر نعال السيوف، وكان أحدهم لا ينظر إلى وجه خادمه تكبرا"**(220)**. قلت: شيخه متروك هالك، فعليه عهدة هذا الحديث. وذكره العقيلي، وابن عدي، وهو لا بأس به في نفسه. وأما ابن حبّان فإنه يقعقع[221] كعادته، فقال فيه: يروي عن قوم ضعاف أشياء يدلسها عن الثّقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره ألزقت به تلك الموضوعات، وحمل الناس عليه في الجرح، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها بحال... قلت: لم يرو ابن حبّان في ترجمته شيئا، ولو كان عنده له شئ موضوع لاسرع بإحضاره، وما علمت أنّ أحداً قال في عثمان بن عبد الرحمن هذا: إنّه يدلس عن الهلكى، إنّما قالوا: يأتي عنهم بمناكير، والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتّام المعرفة تّام الورع، وكذا أسرف فيه محمد بن عبد الله بن نمير، فقال: كذاب"[222]. وذكره في المغني وديوان الضعفاء ولم يذكر قول ابن حبّان فيه وإنّما اكتفى بذكر تكذيب ابن نمير له[223].

وذكره العقيلي وساق له حديثا، وقال: "فَأَمَّا الْمَتْنُ، فَثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ"[224]

قال ابن عدي: "سمعت أبا عَرُوبة ينسبه إِلَى الصدق، وَقَالَ: لا بأس به، متعبّد، ويحدث عَن قوم مجهولين بالمناكير... وَصُورَةُ عُثْمَانَ بْنِ عَبد الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ كَمَا قَالَ أَبُو عَرُوبة، إلاَّ أَنَّهُ يُحَدِّثُ عَنْ قَوْمٍ مَجْهُولِينَ بِعَجَائِبَ، وَتِلْكَ الْعَجَائِبُ مِنْ جِهَةِ الْمَجْهُولِينَ، وَهو فِي أَهْلِ الْجِزِيرَةِ كَبَقِيَّةٍ فِي أَهْلِ الشَّامِ، وَبَقِيَّةُ أَيضًا يُحَدِّثُ عَنْ مَجْهُولِينَ بِعَجَائِبَ، وَهو فِي نَفْسِهِ ثِقَةٌ لا بأس به، صدوق، ما يَقَعُ فِيهِ حَدِيثُهُ مِنَ الإِنْكَارِ؛ فَإِنَّمَا يَقَعُ مِنْ جِهَةِ مَنْ يَرْوِي عَنْهُ" [225].

وذكره ابن الجوزي لقول ابن نمير، وأبي عروبة، وابن حبّان [226]. وَقَال الحاكم: "وإنّما لقب بِذَلِكَ لأنه كَانَ يتتبع طرائف الحَدِيث، يَرْوِي عَنْ قوم ضعاف، حَدِيثه لَيْسَ بالقائم"[227].

قلت: وعبارة ابن حبّان ليس فيها قعقعة كما قال الذّهبيّ، ومحورها أنّ سبب تجريحه يكمن في روايته عن الضعفاء عجائب ومناكير، وهي موافقة لكلمة كل من أبي عروبة والبخاريّ وابن عدي، مفسرة لسبب قول ابن نمير: كذاب، وإن فسرنا التدليس بمصطلح المتأخرين فيكون ابن حبّان قد انفرد بهذا الوصف، وقد ساق العقيلي وابن عدي له بعض ما يؤخذ عليه، والله أعلم.

ثامناً: القاسم بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الدمشقي، مولى آل معاوية وصاحب أبي أمامة:

قال ابن حبان: "... كَانَ يزْعم أنه لَقِي أَرْبَعِينَ بَدْرِيًّا، روى عَنهُ أهل الشَّام، كَانَ مِمَّن يَرْوِي عَن أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المعضلات، وَيَأْتِي عَن الثِّقات بالأشياء المقلوبات، حَتى يسْبق إِلَى الْقلب أَنه كَانَ الْمُتَعَمد لَهَا، أخبرنَا مَكْحُولٌ، قَالَ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ أبان، قَالَ: سَمِعت أَحْمد بن حَنْبَل وَذكر الْقَاسِم مولى يزِيد بن مُعَاوِيَة فَقَالَ مُنكر الحَدِيث مَا أرى الْبلَاء إِلَّا من قبل الْقَاسِم"[228].

قال الذّهبيّ: "قال الإمام أحمد: روى عنه علي بن يزيد أعاجيب، وما أراها إلا من قبل القاسم. وقال ابن حبّان: كان يروي عن أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم المعضلات. وقال الأثرم: ذكر لأبي عبد الله حديث عن القاسم الشامي، عن أبي أمامة – "إنّ الدّباغ طهور"[229]، فأنكره وحمل على القاسم. هشام بن عمار، حدثنا عمرو بن واقد، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، قال: خرج علينا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فوعظنا موعظة بليغة، فبكى سعد فقال: يا ليتنى لم أخلق. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن كنت خلقت للجنّة، لأنْ يطول عمرك، ويحسن عملك خير لك. وإن كنت خلقت للنّار، وخلقت لك، ما النّار بالتي يستعجل إليه"[230]. وقال ابن حبّان: كان القاسم أبو عبد الرحمن يزعم أنّه لقي أربعين بدرياً، كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم المعضلات، ويأتي عن الثّقات بالمقلوبات، حتى يسبق إلى القلب أنّه كان المتعمد لها. قلت، قد وثّقه ابن معين من وجوه عنه. وقال الجوزجاني: كان خياراً فاضلاً، أدرك أربعين من المهاجرين والأنصار. وقال التّرمذّي: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: منهم من يضعفه. وقال صدقة بن خالد: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد، عن جابر بن يزيد، عن جابر قال: ما رأيت أحداً أفضل من القاسم أبي عبد الرحمن، كنّا بالقسطنطينية، وكان الناس يرزقون رغيفين رغيفين، فكان يتصدق برغيف ويصوم ويفطر على رغيف. قال ابن سعد وغيره: مات سنة اثنتي عشرة ومائة[231]. وذكره في ديوان الضعفاء تبعاً للإمام أحمد ولم يعقّب أو يستدرك، فقال: "قال أحمد: حدث عنه علي بن يزيد بأعاجيب، ما أراها إلا من قبل القاسم[232]".

قال البخاريّ: "... روى عَنهُ الْعَلَاء بن الْحَارِث، وَكثير بن الْحَارِث، وَسليمَان بن عبد الرَّحْمَن، وَيحيى بن الْحَارِث أَحَادِيث مُتَقَارِبَة، وَأما من يتَكَلَّم فِيهِ مثل جَعْفَر بن الزبير، وَعلي بن يزِيد، وَبشر بن نمير، وَنَحْوهم، فِي حَدِيثهمْ مَنَاكِير واضطراب"[233].

وذكره ابن الجوزي تبعاً للإمام أحمد وابن حبّان، ثم قال: "و(الْقَاسِم بن عبد الرَّحْمَن) سِتَّة أنفس لَيْسَ فيهم من طعن فِيهِ سواهُمَا"[234].

قلت: وهنا يظهر اعتماد ابن حبّان على قول الإمام أحمد، وكلام البخاريّ يفسّر كلام من جرّحه وكلام من وثّقه؛ فمن حمّل القاسم مسؤولية الأحاديث المنكرة والمضطربة التي تروى عنه، ضعّفه، ومن حملها للرواة عنه، وثّقه، والله أعلم.

تاسعاً: محمد بن الفضل السّدوسيّ، أبو النّعمان، عارم، شيخ البخاريّ:

قال ابن حبّان: "... من أهل الْبَصْرَة، يروي عَن ابن الْمُبَارك والحمادين، اخْتَلَط فِي آخر عمره، وَتغَير حَتَّى كَانَ لَا يدْرِي مَا يحدث بِهِ، فَوَقع الْمَنَاكِير الْكَثْرَة فِي رِوَايَته، فَمَا روى عَنهُ القدماء قبل اخْتِلَاطه إِذا علم أنّ سماعهم عَنهُ كَانَ قبل تغيره فَإِن احْتج بِهِ مُحْتَج بعد الْعلم بِمَا ذكرت أَرْجُو أن لَا يجرح فِي فعله ذَلِك، وَأما رِوَايَة الْمُتَأَخِّرين عَنهُ فَيجب التنكب عَنْهَا على الْأَحْوَال، وَإِذا لم يعلم التَّمْيِيز بَين سَماع الْمُتَقَدِّمين والمتأخرين مِنْهُ؛ يتْرك الْكل، وَلَا يحْتَج بِشَيْء مِنْهُ، هَذَا حكم كل من تغير آخر عمره وَاخْتَلَطَ؛ إِذا كَانَ قبل الِاخْتِلَاط صَدُوقًا، وَهُوَ مِمَّا يعرف بِالْكِتَابَةِ، وَالْجمع، والإتقان، وَمَات عَام أَرْبَعَة عشرَة وَمِائَتَيْنِ" [235].

قال الذّهبيّ: "حافظ، صدوق، مكثر... قال ابن وارة: حدثنا عارم الصدوق الأمين. وقال أبو حاتم: إذا حدثك عارم فاختم عليه. عارم لا يتأخر عن عفّان، وكان سليمان بن حرب يقدّمه على نفسه. وقال أبو حاتم أيضاً: اختلط عارم في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع منه قبل العشرين ومائتين فسماعه جيّد. ولقيه أبو زرعة سنة اثنتين وعشرين. وقال البخاريّ: تغيّر عارم في آخر عمره، وقال أبو داود: بلغني أنّ عارماً أنكر سنة ثلاث عشرة ومائتين، ثم راجعه عقله، ثم استحكم به الاختلاط سنة ست عشرة ومائتين. وقال الدّارقطني: تغيّر بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر. وهو ثقة.

قلت: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النّسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبّان الخسّاف المتهوّر في عارم، فقال: اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكّب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتج بشئ منها. قلت: ولم يقدر ابن حبّان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟ بل، مفرداته: عن حماد، عن حميد، عن أنس – مرفوعاً: "اتقوا النار، ولو بشق تمرة"[236] . وقد كان حدث به قبل عن حماد، عن حميد، عن الحسن – مرسلا. وهو أصح، لأنّ عفان وغيره هكذا رووه عن حماد. قال أبو بكر الشافعي: سمعت إبراهيم الحربي يقول: جئت عارم بن الفضل فطرح لي حصيراً على الباب وخرج، وقال: مرحباً، أي شئ كان خبرك؟ ما رأيتك منذ مدة، وما كنت جئته قبلها"[237].

وقال في تاريخ الإسلام: "فهذا قول الدَّارَقُطْنيّ الذي لم يأتِ بعد النَّسائيّ مثله، فأين هو من قول ابن حبّان الخسّاف في عارم... ثمّ لم يقدر ابن حبّان أن يسوق لعارم حديثًا مُنْكَرًا"[238]. وقال في سير أعلام النبلاء: "فَانْظُرْ قَوْلَ أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ فِي الحَدِيْثِ أَبِي الحَسَنِ فَأَيْنَ هَذَا مِنْ قَوْلِ ذَاكَ الخَسَّافِ المتفَاصحِ أَبِي حَاتِمٍ بنِ حبّان فِي عَارِمٍ...قُلْتُ: فَأَيْنَ مَا زعمتَ مِنَ المَنَاكِيْرِ الكَثِيْرَةِ؟..."[239].

قال العقيليّ: "من سمع من عارم قبل الاختلاط فهو أحد ثقات المسلمين، وإنّما الكلام فيه بعد الاختلاط... "[240].

قلت: ولا عذر للذهبي بكلامه الشديد في ابن حبّان في هذه المواضع؛ فإنّه لم يخص عارماً بهذا الكلام عن الاختلاط، فقد صرح بأنّ هذا الحكم عام فيمن اختلط، كما هو تمام عبارته "هَذَا حكم كل من تغيّر آخر عمره وَاخْتَلَطَ؛ إِذا كَانَ قبل الِاخْتِلَاط صَدُوقًا، وَهُوَ مِمَّا يعرف بِالْكِتَابَةِ وَالْجمع والإتقان"، وهو التحقيق عند المحدثين في هذه المسألة، وهو ما قرّره ابن الصلاح، وتابعه عليه أهل الاصطلاح[241]، والله أعلم.

عاشرا: يحيى بن ميمون، أبو معلّى العطّار:

قال ابن حبّان: "... من أهل الْبَصْرَة، يروي عَن سعيد بن جُبَير، وَعبد الله بن الْمثنى، روى عَنهُ البصريّون، مُنكر الحَدِيث جداً، يروي عَن الثِّقَات مَا لَيْسَ من أَحَادِيثهم، كَانَ عَمْرو بن عَليّ الفلّاس يَقُول: هُوَ كَذَّاب، وَمَات أَبُو الْمُعَلَّى الْعَطَّار سنة اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَة" [242].

قال الذّهبيّ: "بصريّ، واهٍ. عن سعيد بن جبير. كذّبه الفلّاس. وقال ابن حبّان: يروي عن الثّقات ما ليس من أحاديثهم. قلت: بل صدوق. حدّث عنه مثل شعبة، وابن عليّة، واحتج به النّسائيّ. ومات سنة اثنتين وثلاثين ومائة" [243]. وقال في المغني: "يحيى بن مَيْمُون الْعَطَّار أَبُو الْمُعَلَّى بَصرِي عَن سعيد بن جُبَير كذبه الفلاس"[244]. لكنه استدرك في تاريخ الإسلام، فقال: "بصري ثقة مُقِل. روى عن أَبِي عثمان النهدي، وسعيد بن جُبَيْر. وَعَنْهُ: شُعْبَة، وحماد بن زيد، وابن علية، وعلي بن عاصم. "[245].

قال أبو حاتم: "صالح الحديث" [246]. وقال ابن سعد: "وكان ثقة كثير الحديث" [247]. وقال ابن الجوزي: "قَالَ الفلاس: هُوَ كَذَّاب، وَقَالَ ابْن حبَان: يروي عَن الثِّقَات مَا لَيْسَ من أَحَادِيثهم" [248]. قال ابن حجر: "...عَن ابن معِين ثِقَة، وَزعم ابن الْجَوْزِيّ أنّ ابن حبّان ضعّفه، وَوهم فِي ذَلِك إِنَّمَا ضعّف يحيى بن مَيْمُون أَبَا أَيُّوب الْبَصْرِيّ"[249]. ووافقه ابن عراق الكناني [250].

قلت: ذكر ابن حبّان الاثنين، فقال في أبي أيوب: "يحيى بن مَيْمُون، التمّار، كنيته: أَبُو أَيُّوب. من أهل الْبَصْرَة، يروي عَن عَليّ بن زيد بن جدعَان، روى عَنهُ عبد الله بن الْمثنى، قدم بَغْدَاد سنة تسعين وَمِائَة، وَحَدَّثَهُمْ بهَا. فَعِنْدَ أهل الْعرَاق مِنْهُ الْعَجَائِب الَّتِي يَرْوِيهَا مِمَّا لم يُتَابع عَلَيْهَا؛ حَتَّى إِذا سَمعهَا مَن الحَدِيث صناعته؛ لم يشك أنّها معمولة، لَا تحل الرِّوَايَة عَنْهُ، وَلَا الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال" [251].

وإنّما الذي يروي عنه عبد الله بن المثنى، وكذبه الفلاس هو التمار؛ كما قال البخاريّ[252] وتابعه ابن عديّ[253]، وهذا مُؤْذن بأنّه اختلط على ابن حبّان كلام الفلّاس، فظنّه في العطّار، وتابعه على تضعيفه، وأما التمّار فهو يعرفه، والفرق الزمني بينهما واضح.

واشتبه هذا الراوي على الذّهبيّ كذلك لذا اختلفت كلمته فيه في كتبه، بله حتى في الميزان، فصدر الترجمة ببصريّ واهٍ، ثم نقل كلام الفلّاس وابن حبّان، ثم استدرك بقوله: بل صدوق، فالله أعلم.

الحادي عشر: أبو الأصفر:

قال ابن حبّان: "أَبُو الْأَصْفَر، شيخ يروي عَن صعصعة بن مُعَاوِيَة، روى عَنهُ الْمُبَارك بن فضَالة، لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِذا انْفَرد. أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ، حَدَّثَنِي أَبُو الأَصْفَرِ، عَنْ صَعْصَعَةَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: كَانَ أُوَيْسُ بن عَامر..." [254]. وساق حديثاً طويلاً. وتابعه ابن الجوزيّ[255].

قال الذّهبيّ: "عن صعصعة بن معاوية. تكلّم فيه ابن حبّان بلا حجة. فقال: لا يحتج به. مبارك بن فضالة، حدثني أبو الأصفر، عن صعصعة، قال: كان أويس بن عامر رجلاً من قرن، وكان من أهل الكوفة... الحديث بطوله"[256].

قلت: عبارة ابن حبّان متجهة، فقد قال"لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِذا انْفَرد"، وله حجّة في هذا، وهو سياقة أبي الأصفر لهذا الحديث الطويل في قصّة أويس القرنيّ، متضمنا أموراً جعلت الذّهبيّ نفسه يقول بعدما ساق القصّة بطولها: "هَذَا حَدِيْثٌ غَرِيْبٌ، تفرَّد بِهِ مُبَارَكُ بنُ فَضَالَةَ، عَنْ أَبِي الأَصْفَرِ، وَأَبُو الأَصْفَرِ لَيْسَ بِمَعْرُوْفٍ"[257]. وقبله قال ابن مندة: "هذا حديث غريب من حديث مروان الأصفر"[258]. ومن بعده ابن كثير، قال عن إسنادها: "وهذا إسناد حسن، إلا أنّ أبا الأصفر هذا لا أعرفه، ولم يذكره أبو حاتم الرازيّ"[259].

الثاني عشر: أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بن أبي العطّاف النهشليّ الكوفيّ:

قال ابن حبّان: "من أهل الْكُوفَة، يَرْوِي عَن أَبِي بردة بن أبي مُوسَى، روى عَنهُ وَكِيع وَأهل الْعرَاق، وَكَانَ شَيخاً صَالحاً فَاضلاً، غلب عَلَيْهِ التقشّف؛ حَتَّى صَار يهم وَلَا يعلم، ويخطىء وَلَا يفهم؛ فَبَطل الِاحْتِجَاج بِهِ، وَإِن كَانَ ظَاهره الصّلاح؛ لِأَن قبُول الْأَخْبَار توَافق الشَّهَادَات فِي معَان، وتخالفها فِي معَان؛ فَكَمَا لَا يجوز قبُول شَهَادَة الشَّاهِد إِذا كَانَ فَاضلاً ديناً وَهُوَ لَا يعقل كَيْفيَّة الشَّهَادَة، وَلَا يدْرِي كَيفَ يُؤَدِّيهَا، كَذَلِك لَا يجوز قبُول الْأَخْبَار، من الدَّين الْفَاضِل إِذا كَانَ لَا يعلم مَا يُؤَدِّي، وَلَا يعقل مَا يجمل الْمَعْنى إِذا حدث من حفظه، فَأَمّا إِذا حدّث من كِتَابَته، وَحفظ فِي الْكِتَابَة فيجوز قبُول رِوَايَته إِذا كَانَ عدلاً عَاقِلاً؛ وَأَبُو بكر النَّهْشَلِيّ، وَإِن كَانَ فَاضلاً؛ فَهُوَ مِمَّن كثر خَطؤُهُ، فَبَطل الِاحْتِجَاج بِهِ إِذا انْفَرد، وَإِن اعْتبر مُعْتَبر بِمَا وَافق الثِّقَات؛ لم يجرح فِي فعله ذَلِك، سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مَحْمُودٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بن سعيد، يَقُول: سَمِعت أَحْمد بْنَ يُونُسَ، يَقُولُ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ النَّهْشَلِيُّ شَيْخًا صَالِحًا، وَكَانَ فِي مَرَضِهِ حِينَ مَاتَ يَثِبُ لِلصَّلاةِ وَهُوَ لَا يَقْدِرُ، فَيُقَالُ: إِنَّكَ فِي عُذْرٍ. فَيَقُولُ: أُبَادِرُ طَيَّ الصَّحِيفَةِ"[260].

قال الذّهبيّ: " في اسمه أقوال. ولا يكاد يعرف إلا بكنيته... وثّقه أحمد، ويحيى، والعجليّ، وتكلّم فيه ابن حبّان وغيره... وقال ابن حبّان: شيخ صالحٌ غلب عليه التقشّف؛ حتى صار يهم ولا يعلم، ويخطئ ولا يفهم، فبطل الاحتجاج به. وأتى ابن حبّان بعبارة طويلة ثقيلة إلى أن قال: وإن اعتبر معتبر بما وافق الثّقات لم يحرج في فعله. قال عون بن سلّام – عن أبي بكر النهشلي، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أكثر خطايا ابن آدم في لسانه. قال أبو حاتم الرازي: هذا حديث باطل. قلت: مات يوم الفطر سنة ست وستين. وهو حسن الحديث صدوق" [261]. وقال في تاريخ الإسلام متعقباً على ابن حبان: "قُلْتُ: دَعْ عَنْكَ الْخَطَابَةَ، فَالرَّجُلُ حُجَّةٌ قَدْ وَثَّقَهُ إِمَامَا الْفَنِّ، وَاحْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ"[262]. وفي ديوان الضعفاء: "كوفي، رجل صالح، تكلم فيه ابن حبّان بلا وجه"[263]. وقال في السير: "قلت: بل هو صدوق، احتج به: مسلم، وغيره"[264].

قال ابن سعد: "وَكَانَ مُرْجِيًا، وَكَانَ عَابِدًا نَاسِكًا، وَكَانَتْ لَهُ أَحَادِيثُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَضْعِفُهُ"[265]. قال أَحْمد بن يُونُس:" كَانَ أَبُو

بكر النَّهْشَلِي شَيخاً، صَالحاً، مغفلاً"[266]. وقال أبو حاتم: "شيخ صالح يكتب حديثه"[267]. قال الدّارميّ: "ليس أبو بكر النّهشلي ممن يحتجّ بروايته، أو تثبت به سنّة لم يأت بها غيره "[268]. وتابع ابنُ الجوزيّ ابنَ حبان"[269].

قلت: لم أعلم ما الذي جعل الذّهبيّ يحصر تعقبه في ابن حبان، مع أنّه لم ينفرد بتضعيفه، بل هو مسبوق لذلك كما قال ابن سعد، وقد توفي ابن سعد قبل أن يولد ابن حبان؛ كما لم ينفرد بعدم الاحتجاج بما انفرد به، بل هو موافق في هذا للدارميّ، ولم يظهر لي وجه ثقل عبارة ابن حبان، أو الخطابة فيها كما وصفها الذّهبيّ، وإنما هي عبارة مفسرة موضحة، ولم يخرج له مسلم إلا في موضعين متابعة، فإنّ أراد الذّهبيّ من قوله الاحتجاج بمروياته التي ينفرد فيها، فلا يوافق على ذلك، والله أعلم.

الخاتمة

وبعد هذا التّطواف في رحاب ميزان الاعتدال، واستخراج تعقبات الحافظ الذّهبيّ، على الإمام ابن حبّان في جرح الرواة وتعديلهم، أسجل أبرز ما توصلت إليه من نتائج، وهي:

– تعقب الذّهبيّ ابن حبّان في كلامه على اثنين وثلاثين راويا، تعقّبه في تعديل عشرة رواة، وتجريح اثنين وعشرين راوياً.

–تنوعت كتب ابن حبّان التي تعقّبه الذّهبيّ فيها، وهي: الثّقات في تسعة مواضع، والمجروحين في عشرين موضع، والصّحيح في موضع واحد، والذّيل على الضّعفاء في موضعين.

–في تعقبه على ابن حبّان في تعديل الرواة ظهر لي أنّ الصّواب مع ابن حبّان في ستة رواة، وأنّ الصّواب مع الذّهبيّ في راويين، وأمّا الأخيرين فهما موضع للنّقاش. ومن المؤاخذات البارزة قول الذّهبيّ في راو: مجمع على ضعفه، وليس كذلك، وقال في آخر: واهٍ جداً، وليس كذلك، وحكم على حديث بالوضع، وليس كذلك أيضاً.

– في تعقّبه على ابن حبّان في تجريح الرّواة ظهر لي أنّ الصّواب مع ابن حبّان في خمسة رواة، وأنّ الصّواب مع الذّهبيّ في خمسة آخرين، وأمّا باقي الرّواة فتعقباته موضع للنّقاش. ومن المؤاخذات البارزة على الذّهبيّ متابعته لأبي العبّاس النباتيّ في راويين، قال إنّ ابن حبّان جرّحهما، والواقع أنه وثّقهما. وصحّح الذّهبيّ حديثاً أعلّه متقدمو النّقاد. وقال في رابع: صويلح، وهو مجمع على ضعفه عند مَن ذكره، حتى قال البخاري: فيه نظر.

–غلب على عبارات ابن حبّان في الجرح التّفسير والتّعليل.

– يلحظ أنّ الذّهبيّ يخصّ ابن حبّان بالتّعقّب مع أنّه غالبا ما يكون مسبوقا لما يقوله، وأحياناً يكون لفظه أو تصرّفه أقل من غيره، فمثلاً تعقب ابن حبّان لذكره راوياً في الثّقات، ولم يتعقّب التّرمذّي الذي نقل عنه الذّهبيّ تصحيحه لحديث من طريق ذلك الرّاوي.

–امتازت عبارات تعقّبه لمن عدّلهم ابن حبّان بالخفة والانضباط، مقارنة بعبارات تعقّبه لمن جرّحهم.

–لم تنصف عباراتُ الذّهبيّ في التّعقّب؛ الذّهبيَّ أنْ تصدر منه، فضلاً عن ابن حبّان أنْ تصدر فيه؛ فكثيراً ما تتّسم بالشّدّة والهجومية، من مثل قوله: خسّاف، متهوّر، قصّاب، يقعقع، متفاصح، أسرف واجترأ...الخ.

هذا جهدي، وأرجو من الله التوفيق والسّداد، فإن كان صواباً فمن الله، وله دائما الفضل والمنّة، وما كان من خطإٍ فمن نفسي، ومن الشّيطان، فأستغفر الله، وأتوب إليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الهـوامش

1. أحمد، المسند (30/ 264) ح18325. والحديث صحّحه الشيخ الألبانيّ كما في تحقيقه لمشكاة المصابيح (2/ 769)؟.
2. (سواء غضب أو رضي) كذا في الأصل، والأصوب (سواء أغضب أم رضي)، والله أعلم.
3. ابن رجب، جامع العلوم والحكم (1/ 416).
4. وهم مقصدي من استحضار الأدلة الشرعية في مقدمة الكلام، والدّالة على وجوب القسط والإنصاف، وإنزال النّاس منازلهم.
5. ولأجل هذه المقالة ذكره الذّهبيّ في المغني في الضعفاء (2/ 564) وقال:"الحافظ، صاحب التصانيف، ثقة في نقله، بدت منه هفوة: زعم أنّ النبوة هي العلم..، وفي ميزان الاعتدال (3/ 506–508) وقال:" الحافظ، صاحب الأنواع، ومؤلف كتابي الجرح والتّعديل، وغير ذلك. كان من أئمة زمانه،... وقد بدت من ابن حبّان هفوة؛ فطعنوا فيه لها...".
6. الذّهبيّ، سير أعلام النّبلاء(16/ 104) ونحوه في تاريخ الإسلام(8/ 73)

7. الذّهبيّ، الموقظة (ص: 79).
8. الذّهبيّ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل (ص: 175).
9. الذّهبيّ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل (ص: 208).
10. ابن حبّان، الثقات (8/ 125).
11. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (1/ 287-288) وفي المغني في الضعفاء (1/ 96) والكاشف (1/ 261) قال: ضعّفه أحمد وغيره.
12. الذّهبيّ، سير أعلام النّبلاء (17/ 453).
13. ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل (2/ 250).
14. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (2/ 335).
15. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 363).
16. النووي، تهذيب الأسماء واللغات (ص: 85).
17. النووي، تهذيب الأسماء واللغات (ص: 601).
18. ابن حجر، تهذيب التهذيب (2/ 264).
19. سؤالات البرقاني (ص: 58).
20. أي: بقي ساكتا.
21. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي (2/ 390-391).
22. ابن حبّان، الثقات (6/ 320).
23. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (2/ 89).
24. الذّهبيّ، المغني في الضعفاء (1/ 243) والذّهبيّ، ديوان الضعفاء (ص: 147).
25. العجلي، الثّقات (1/ 372).
26. ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل (3/ 532).
27. أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي (2/ 358).
28. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 132).
29. البزار، المسند (1/ 76).
30. البزار، المسند (8/ 252).
31. ابن حبان، المجروحين (1/ 350).
32. هرت عرضه: مزقه وطعن فيه. ابن منظور، لسان العرب (2/ 103).
33. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (2/251- 252) ونحوه في المغني في الضعفاء (1/ 96).
34. الذّهبيّ، سير أعلام النّبلاء (9/ 18) ونحوه في تاريخ الإسلام إلا أنه ختم بقوله" وقد وثّقه دُحَيْم وحده" (4/ 1125).
35. ابن سعد، الطبقات الكبرى (7/ 470).
36. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 427).
37. البزار، المسند (8/ 364).
38. المزي، تهذيب الكمال (12/259- 260).
39. ابن حبّان، الثقات (5/ 154).
40. مروان بن محمد الطاطري شامي، وثقه أبو حاتم، وأثنى عليه الإمام أحمد رحمهما الله. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل (8/ 275).
41. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (3/ 35).
42. ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق (16/ 94).
43. ابن حجر، تهذيب التهذيب (7/ 111-112).
44. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 384).
45. ابن حبّان، الثقات (9/ 217).
46. لم يخرجه بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه إلا العقيلي، الضعفاء (4/ 298) وقال:" لا يتابع عليه".
47. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (4/ 252).
48. الذّهبيّ، المغني في الضعفاء (2/ 696).
49. الذّهبيّ، الكاشف (2/ 318)، ونحوه في تاريخ الإسلام(5/ 947).
50. الذّهبيّ، الكاشف (2/ 318)، ونحوه في تاريخ الإسلام(5/ 947).
51. العقيلي، الضعفاء (4/ 298).
52. ابن حجر، تقريب التهذيب (2/ 560).
53. الضياء، الأحاديث المختارة (7/ 18).

54. الجياني، تسمية شيوخ أبي داود (ص: 104) ومن حديثه ينظر مثلا، السنن، الأحاديث رقم: 337–1336–1608– 4436–4484.
55. ابن حبان، الصحيح، باب: ذِكْرُ حَقِيقَةِ الْخَاتَمِ الَّذِي كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعَجِّزَةً لِنُبُوَّتِهِ (14/ 210).
56. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (4/ 253).
57. الذّهبيّ، تاريخ الإسلام (7/ 314).
58. ابن حجر، لسان الميزان (6/ 156).
59. ابن حبّان، الثقات (7/ 123).
60. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (2/ 673– 674) ونحوه دون التعجب من قول ابن حبّان المغني في الضعفاء (2/ 410).
61. ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل (6/ 21).
62. التّرمذّي، الجامع، أبواب التفسير، باب: ومن سورة ن (5/ 281) وقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَفِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ".
63. الذّهبيّ، الكاشف (1/ 672).
64. الضياء، الأحاديث المختارة (8/ 352) (إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ...) إسْنَاده حسن( ).
65. ابن حبّان، الثقات (5/ 439).
66. ابن حبّان، الثقات (9/ 295–297).
67. ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل (8/ 322).
68. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال، وكذا في المغني في الضعفاء (2/ 669) دون تعقبه لابن حبان.
69. الذّهبيّ، تاريخ الإسلام(4/ 747).
70. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 36).
71. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون(3/ 129).
72. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (4/ 145).
73. ابن حجر، تهذيب التهذيب (10/ 209).
74. ابن حجر، تقريب التهذيب (2/ 540).
75. لم أقف عليه من طريق أنس، وقد أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، الصحيح، كتاب الصلاة، باب أَمْرِ الأَئِمَّةِ بِتَخْفِيفِ الصَّلاَةِ فِى تَمَامٍ. (2/ 42).
76. ابن حبّان، الثقات (5/ 151).
77. لم أقف عليه من حديث أنس إلا في التّرمذّي، علل الكبير (2/ 280) من طريق عمر بن شاكر هذا، وهو مشهور من طريق أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه جزء من حديث، أخرجه التّرمذّي، الجامع، أبواب التفسير، باب: ومن سورة المائدة (5/ 249) قال: حديث حسن غريب.
78. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (3/ 203) وينظر: الكاشف (2/ 63) والمغني في الضعفاء (2/ 468) دون الاستدراك على ابن حبان.
79. الذّهبيّ، تاريخ الإسلام (4/ 697).
80. الذّهبيّ، أسماء من عاش ثمانين سنة بعد شيخه (ص: 33).
81. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (2/ 210)
82. التّرمذّي، علل الكبير (2/ 280).
83. التّرمذّي، الجامع (4/ 96).
84. التّرمذّي، الجامع (1/ 273).
85. التّرمذّي، الجامع (3/ 241).
86. ابن حجر، لسان الميزان (7/ 318).
87. ابن حبّان، الثقات (9/ 5).
88. أخرجه سعيد بن منصور، السنن، حديث رقم 2308 (ص: 309)، وهو حديث ضعيف وفيه انقطاع كما قال الزيلعي، تخريج أحاديث الكشاف (3/ 152).
89. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (3/ 355) ونحوه المغني في الضعفاء (2/ 512).
90. البخاري، التّاريخ الكبير (7/ 117).
91. ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل (7/ 65).
92. ابن حجر، تهذيب التهذيب (8/ 253).
93. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 446).
94. المستدرك على الصحيحين للحاكم (3/ 149) وهو حديث عَلِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخِذٌ بِيَدِي وَنَحْنُ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ، إِذْ مَرَرْنَا بِحَدِيقَةٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَحْسَنَهَا مِنْ حَدِيقَةٍ، قَالَ: «لَكَ فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْهَا».
95. ابن حبّان، الثقات (8/ 141).
96. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (1/ 318–319).

97. هو: "ابن الرومية، الحافظ الناقد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن مفرج بن عبد الله، الأموي مولاهم، الأندلسي الإشبيلي، الزهري، النباتي العشاب، مصنف كتاب "الحافل" الذي ذيل به على كتاب "الكامل" لابن عدي، وكان فقيهًا ظاهريًا". الذّهبيّ، تذكرة الحفاظ (4/ 146).
98. ابن حجر، تهذيب التهذيب (1/ 396) وينظر: تقريب التهذيب (1/ 123).
99. ابن حبّان، المجروحين (1/ 262).
100. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (1/ 617).
101. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 81).
102. العقيلي، الضعفاء (1/ 269).
103. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون(1/ 240).
104. ابن حجر، تهذيب التهذيب (3/ 46).
105. العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (1/ 372).
106. ابن حبّان، الثقات (8/ 224).
107. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (1/ 632).
108. ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل(3/ 336).
109. ابن حبّان، المجروحين(2/ 130).
110. ابن حبّان، المجروحين(2/ 100).
111. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (3/ 73-75).
112. ينظر: الذّهبيّ، ديوان الضعفاء (ص: 276)، الذّهبيّ، سير أعلام النّبلاء(6/ 140).
113. الذّهبيّ، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 135).
114. ابن حجر، تهذيب التهذيب (7/ 215).
115. أبو زرعة، الضعفاء (2/ 645).
116. البيهقي، السنن الكبرى:(5/ 64 و 7/ 378).
117. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون(2/ 178).
118. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (4/ 171).
119. ابن حبّان، الثقات (7/ 356).
120. ابن حبّان، المجروحين(2/ 230).
121. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون(3/ 25).
122. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (3/ 413).
123. الذّهبيّ، الكاشف (2/ 149).
124. الذّهبيّ، ديوان الضعفاء (ص: 331).
125. الحاكم، المستدرك على الصحيحين (2/ 7).
126. ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 642).
127. الجوزجاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (2/ 148).
128. ابن حبّان، الثقات (8/ 134).
129. مسلم، الصحيح، كتاب الجنة، باب: النَّارُ يَدْخُلُهَا الْجَبَّارُونَ وَالْجَنَّةُ يَدْخُلُهَا الضُّعَفَاءُ. ح7375 (8/ 150).
130. ابن حبان، المجروحين (1/ 176).
131. "قَصَبَه، يَقْصِبُهُ، قَصْباً: (عابَهُ، وشتَمَهُ)، ووَقَعَ فِيهِ". الزبيدي، تاج العروس (4/ 39).
132. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (1/ 274).
133. الذّهبيّ، الرواة الثّقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: 71).
134. ابن سعد، الطبقات الكبرى (5/ 463).
135. البزار، المسند (15/ 36).
136. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (1/ 128).
137. ابن حجر، تهذيب التهذيب (1/ 322).
138. ابن حبّان، المجروحين(1/ 323).
139. والخسف: النقصان. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (5/ 85).
140. "والقصاب: الجزار، وحرفته القصابة". ابن منظور، لسان العرب (1/ 674).
141. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (2/ 148) ومثله في المغني دون التعقب (1/ 263).
142. الدارقطني، تعليقات الدارقطني على ابن حبّان (ص: 107).

143. ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 172).
144. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (1/ 322).
145. معرفة التذكرة (ص: 142).
146. ابن حبّان، الثقات (7/ 265).
147. ابن حبّان، المجروحين(2/ 183).
148. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون(2/ 187).
149. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (3/ 101) ونحوه المغني في الضعفاء (2/ 439) وديوان الضعفاء (ص: 279) دون التعقب.
150. ابن حجر، تهذيب التهذيب (8/ 181).
151. ينظر: ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق (2/ 520).
152. ينظر: المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (11/ 474).
153. ابن حبّان، الثقات (7/ 187).
154. الترمذي، الجامع، أبواب الفضائل، باب: ح3723 (5/ 637) وقال: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مُنْكَرٌ...".
155. ابن حبّان، المجروحين(2/ 94).
156. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون(2/ 212).
157. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (3/ 212).
158. ينظر: الذّهبيّ، المغني في الضعفاء (2/ 470) و الذّهبيّ، تاريخ الإسلام (4/ 699).
159. الذّهبيّ، ديوان الضعفاء (ص: 295).
160. الدارقطني، تعليقات الدارقطني على ابن حبّان (ص: 179).
161. ابن حبّان، الثقات (9/ 71).
162. أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود (ص: 313).
163. ابن حبّان، المجروحين(3/ 139).
164. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون(3/ 225).
165. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (4/ 483) ونحوه في المغني في الضعفاء (2/ 767) وتاريخ الإسلام (3/ 1018) واكتفى في الكاشف بتوثيقه (2/ 404).
166. ابن كثير، التكميل في الجرح والتّعديل (2/ 487).
167. ابن حجر، تهذيب التهذيب (11/ 446).
168. وهذا الحديث لم أجد من أخرجه من أصحاب المصنفات إلا ما كان من البيهقي في شعب الإيمان ح 4817(7/ 160) ثم نقل كلام ابن عدي في تضعيفه.
169. أي يضعفه؛ لأن الضجع في المجاز التقصير، قال الزمخشري:"ومن المجاز: ضجع في الأمر: قصر فيه". أساس البلاغة (1/ 574).
170. ابن حبان، المجروحين (1/ 350).
171. وهذا الحديث لم أجد من أخرجه من أصحاب المصنفات إلا ما كان من البيهقي في شعب الإيمان ح 2238 (4/ 98).
172. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (2/ 247).
173. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 260).
174. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 489).
175. ابن حجر، تهذيب التهذيب (4/ 238).
176. العقيلي، الضعفاء (2/ 158).
177. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (2/ 32) وأورد له حديث البرغوث وغيره في العلل المتناهية (2/ 714)
178. وهذا الحديث أخرجه التّرمذّي، الجامع، كتاب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، باب: ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض (4/ 360) وقال: "هذا حديث غريب، لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث عن أيوب بإسناد غير هذا، ورواه الحسن بن أبي جعفر، وهو حديث ضعيف أيضا بإسناده له عن النبي صلى الله عليه وسلم، والصحيح عن علي موقوف قوله".
179. ابن حبّان، المجروحين(1/ 351).
180. الدارقطني، العلل (8/ 110).
181. ابن كثير، طبقات الشافعيين (ص: 258).
182. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (2/ 253) ومثله في المغني دون التعقب، المغني في الضعفاء (1/ 291).
183. الذّهبيّ، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 97).
184. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 260).

185. الحاكم، المدخل إلى الصحيح (4/ 131).
186. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون(2/ 33).
187. وهذا الحديث أخرجه الآجري، الشريعة (2/ 690) و ابن بطة، الإبانة الكبرى (2/ 884) وهو مما انفرد به شهاب بن خراش.
188. ابن حبّان، المجروحين(1/ 362).
189. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (2/ 281) وينظر: المغني في الضعفاء (1/ 301) ديوان الضعفاء (ص: 189).
190. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 54).
191. الذّهبيّ، تاريخ الإسلام(4/ 651).
192. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون(2/ 43).
193. في المطبوع (عبد الله) وكأنّها خطأ.
194. ابن حبان، المجروحين (2/ 50)
195. الدارقطني، تعليقات الدارقطني على ابن حبّان (ص: 156).
196. ابن حبّان، الثقات (5/ 95) وينظر: ترجمة: رَاشد الْمعَافِرِي، الثّقات (6/ 302) وعمَارَة الْيحصبِي، الثّقات (7/ 262).
197. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (2/ 561).
198. الذّهبيّ، المغني في الضعفاء (2/ 380).
199. الذّهبيّ، سير أعلام النّبلاء (11/ 499).
200. ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل(5/ 235).
201. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (2/ 94).
202. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 460).
203. ابن حبّان، المجروحين(2/ 145-146).
204. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (2/ 645).
205. الذّهبيّ، المغني في الضعفاء (2/ 402).
206. الذّهبيّ، ديوان الضعفاء (ص: 255).
207. الذّهبيّ، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 123).
208. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 43).
209. ابن حجر، تهذيب التهذيب (6/ 374)
210. ابن حبّان، المجروحين (2/ 39).
211. لم أعثر عليه في الكتب المطبوعة.
212. لم أعثر عليه في الكتب المطبوعة.
213. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (2/ 464) ونحوه في الذّهبيّ، تاريخ الإسلام(4/ 882).
214. الذّهبيّ، الكاشف (1/ 577).
215. الذّهبيّ، المغني في الضعفاء (1/ 348).
216. ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل (5/ 110).
217. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون(2/ 134).
218. ابن حجر، تهذيب التهذيب (5/ 290).
219. ابن حبّان، المجروحين(2/ 97).
220. لم أعثر عليه في الكتب المطبوعة.
221. وقعه بالكلام وقَعْقَعَه: اجترأ عليه". ابن عباد، المحيط في اللغة (1/ 1).
222. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (3/ 45).
223. ينظر: الذّهبيّ، المغني في الضعفاء (2/ 426)، وديوان الضعفاء (ص: 271).
224. العقيلي، الضعفاء الكبير (3/ 207).
225. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (6/295- 297).
226. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون(2/ 169).
227. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (19/ 430).
228. ابن حبّان، المجروحين(2/ 212).
229. لم أعثر عليه إلا عند العقيلي، الضعفاء (3/ 476).
230. لم أعثر عليه إلا عند الذهبي في الميزان.
231. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (3/ 373-375).
232. الذّهبيّ، ديوان الضعفاء (ص: 324).

233. البخاري، التّاريخ الأوسط (1/ 220).
234. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون(3/ 14).
235. ابن حبّان، المجروحين(2/ 294-295).
236. البزار، المسند (13/ 177) وقال: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حُمَيد، عَن أَنَس إلاَّ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ".
237. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (4/7- 8).
238. الذّهبيّ، تاريخ الإسلام(5/ 686).
239. الذّهبيّ، سير أعلام النّبلاء (8/ 373).
240. العقيلي، الضعفاء (4/ 123).
241. ينظر: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص: 663)، الشذا الفياح (2/ 771)، التقييد والإيضاح (ص: 461)، شرح التبصرة والتذكرة (2/ 335)، تدريب الراوي (2/ 378) وغيرهم، وجميعهم مثلوا بعدد من الأئمة الموصوفين بالاختلاط ومنهم عارم.
242.) ابن حبّان، المجروحين(3/ 120).
243. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (4/ 411).
244. الذّهبيّ، المغني في الضعفاء (2/ 744).
245. الذّهبيّ، تاريخ الإسلام(3/ 752).
246. ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل(9/ 188).
247. ابن سعد، الطبقات الكبرى (7/ 200).
248. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون(3/ 203).
249. ابن حجر، فتح الباري (1/ 459).
250. ابن عرّاق، تنزيه الشريعة المرفوعة (1/ 128).
251. ابن حبّان، المجروحين(3/ 121).
252. البخاري، التّاريخ الأوسط (2/ 258) وينظر تكذيب الفلاس له في ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل(9/ 188).
253. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (9/ 75).
254. ابن حبّان، المجروحين(3/ 151).
255. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون(3/ 227).
256. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (4/ 492) ونحوه في ديوان الضعفاء (ص: 452) والمغني في الضعفاء (2/ 771).
257. الذّهبيّ، سير أعلام النّبلاء (4/ 523).
258. ومن قبله ابن عساكر، تاريخ دمشق (9/ 420).
259. ابن كثير، مسند الفاروق (2/ 687).
260. ابن حبّان، المجروحين(3/ 145-146).
261. الذّهبيّ، ميزان الاعتدال (4/ 496).
262. الذّهبيّ، تاريخ الإسلام(4/ 557).
263. الذّهبيّ، ديوان الضعفاء (ص: 453).
264. الذّهبيّ، سير أعلام النّبلاء(7/ 333).
265. ابن سعد، الطبقات الكبرى (6/ 355).
266. ابن معين، التّاريخ – رواية الدارمي (ص: 241).
267. ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل (9/ 344).
268. البيهقي، السنن الكبرى(2/ 81).
269. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (3/ 228).

المـــــراجع

البخاري، م، (1977م)، التّاريخ الأوسط، المحقق: محمود إبراهيم زايد، حلب–القاهرة، دار الوعي–مكتبة دار التراث.
البخاري، م، (د. ت)، التّاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، بيروت، دار الفكر.
البزار، أ، (2009م)، مسند البزار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، الناشر: المدينة المنورة، دار العلوم والحكم.
البيهقي، أ، (2003م)، السنن الكبرى، المحقق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.
التّرمذّي، م، (د. ت)، الجامع، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
التّرمذّي، م، (1409هـ)، علل التّرمذّي الكبير، المحقق: صبحي السامرائي، بيروت، عالم الكتب.
الجوزجاني، ح، (2002م)، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق:عبد الرحمن الفريوائي، الرياض، دار الصميعي.
ابن الجوزي، ع، (1406هـ)، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية.
ابن الجوزي، ع، (1403هـ) العلل المتناهية، تحقيق: خليل الميس، بيروت، دار الكتب العلمية.
الجياني، ح، (1988م)، تسمية شيوخ أبي داود، تحقيق: محمد السعيد، بيروت، دار الكتب العلمية.
ابن أبي حاتم، ع، (1952 م)، الجرح والتّعديل، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الهند طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.
ابن أبي حاتم، ع، (2006 م)، علل الحديث، تحقيق:سعد الحميد وآخرون، مطابع الحميضي.
الحاكم، م، (2009م)، المدخل إلى الصحيح، تحقيق:ربيع المدخلي وآخرون، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
الحاكم، م، (1997م)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مقبل الوادعي، القاهرة، دار الحرمين.
ابن حبّان، م، (1975م)، الثّقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط1، بيروت، دار الفكر.
ابن حبّان، م، (1396هـ)، المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، حلب، دار الوعي.
ابن حجر، أ، (1326هـ)، تهذيب التهذيب، ط1، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية.
ابن حجر، أ، (1986م)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، ط1، سوريا، دار الرشيد.
ابن حجر، أ، (1379هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة.
ابن حجر، أ، (2002 م)، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط1، دار البشائر الإسلامية.
الدّارقطني، ع، (1994 م)، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق: خليل العربي، ط1، القاهرة، الفاروق الحديثة.
الدّارقطني، ع، (1404هـ)، سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، ط1، لاهور، كتب خانه جميلي.
الدّارقطني، ع، (1985 م)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي وآخرون، ط1، الرياض، دار طيبة، الدمام، دار ابن الجوزي.
أبو داود، س، (1983م)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتّعديل، تحقيق:محمد العمري، ط1، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية.
الذّهبيّ، م، (1997م)، أسماء من عاش ثمانين سنة بعد شيخه، تحقيق: عواد الخلف، ط1، مؤسسة الريان.
الذّهبيّ، م، (1993م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ط2، بيروت، دار الكتاب العربي.
الذّهبيّ، م، (1998م)، تذكرة الحفاظ، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
الذّهبيّ، م، (1967م)، ديوان الضعفاء، تحقيق: حماد الأنصاري، ط2، مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة.
الذّهبيّ، م، (1992م)، الرواة الثّقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تحقيق: محمد الموصلي، بيروت، دار البشائر الإسلامية.
الذّهبيّ، م (1985م)، سير أعلام النّبلاء، تحقيق: مجموعة من بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3، بيوت، مؤسسة الرسالة.
الذّهبيّ، م، (1992م)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق:محمد عوامة وآخرون، ط1، جدة، دار القبلة.
الذّهبيّ، م، (1971م)، المغني في الضعفاء، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، بيروت، دار المعرفة.
الذّهبيّ، م، (1986م)، من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور، ط1، الزرقاء، مكتبة المنار.
الذّهبيّ، م، (1963م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.
الزبيدي، م، (د. ت)، تاج العروس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
أبو زرعة الرازي، ع، (1982م)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، تحقيق: سعد الهاشمي، ط1، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية.
الزمخشري، م، (1988م)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
ابن سعد، م، (1990م)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
ابن سيده، ع، (2000م) المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
الضياء المقدسي، م، (2000 م)، الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاريّ ومسلم في صحيحيهما، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط3، بيروت، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع.
ابن عدي، ع، الجرجاني (1997م)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق:عادل عبد الموجود–علي معوض، ط1، بيروت، الكتب العلمية.

ابن عساكر، ع، (1995 م)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
العقيلي، م، (1984م)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، بيروت، دار المكتبة العلمية.
العجلي، أ، (1984م)، معرفة الثّقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق:عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط1، المدينة المنورة، مكتبة الدار.
ابن عراق، ع، (1399هـ)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري، ط1، بيروت، الكتب العلمية.
العراقي، ع، (2001م)، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر الفحل، ط1، بيروت، الكتب العلمية.
ابن القيسراني، م، (1985م)، معرفة التذكرة، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط1، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية.
ابن كثير، إ، (2011م)، التكميل في الجرح والتّعديل ومعرفة الثّقات والضعفاء والمجاهيل، تحقيق: شادي آل نعمان، اليمن، مركز النعمان.
ابن كثير، إ، (1993م)، طبقات الشافعيين، تحقيق: أحمد عمر هاشم، محمد زينهم محمد عزب، ط1، مصر، مكتبة الثقافة الدينية.
ابن كثير، إ، (2009م)، مسند الفاروق، تحقيق: إمام محمد، ط1، الفيوم، دار الفلاح.
المزي، ي، (1984م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار معروف وآخرون، ط1، بيروت مؤسسة الرسالة.
ابن معين، ي، (د. ت)، تاريخ معين– رواية الدارمي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دمشق، دار المأمون للتراث.
مغلطاي، ، (2001م) إكمال تهذيب الكمال الجزء الأول والثاني، تحقيق: عادل بن محمد – أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة.
ابن منظور، م، (1414هـ)، لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر.
ابن منظور، م، (1984م)، مختصر تاريخ دمشق، تحقيق: روحية النحاس وآخرون، سوريا، دار الفكر.
النووي، ي، (د. ت)، تهذيب الأسماء واللغات، بيروت، دار الكتب العلمية.

AL-Hafez Al Dhabi's Tracing of Ibn Hebban in Validating and invalidating Sunna Narrators

Mohammad O. Al-Hori *

ABSTRACT

This paper investigates the work of AL-Hafez Al-Dhabi "The Balance of Moderation" in which he tracks Imam Ibn Hebban, in the field of Validating and Invalidating of the narrators. Al Dhabi kept tracing what was Ibn Haban said about them, he examined validating ten of the narrators, and invalidating twenty two. In some of these judgments Ibn Hebban was right while in others AlHafez' investigations was the right However, non of these can be rejected or taken for sure. The researcher noticed that Al Dhabi took Ibn Hebban as the resource of these tracings, even though he was not the first one who talked about them. His words in his investigations were characterized by severity and exaggeration.

Keywords: Prophetic Sunnah, Ibn Hebban, Al-Dhabi, Tracing, Validating and Invalidating, The Narrators Approaches.

* Usul Addin Department, Faculty of Al-Sharee'a and Islamic Studies, Yarmouk University, Jordan. Received on 02/06/2016 and Accepted for Publication on 28/07/2016.